توجهات البحث التربوى نحو تطوير وتحديث النظام التعليمى المصرى فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين « دراسة استشرافية »

* د/ عادل السيد الجندى

الإطار العام للدراسة :

مقدمة : ثمة محاولات فردية ومؤسسية قد بذلت فى العقود الأخيرة من القرن العشرين استهدفت التعرف على المستقبل العربى التربوى والاستعداد لمواجهته ، وتحديد دور التعليم فى الاستعداد والتخطيط له . (منتدى الفكر العربى ٩١ ، جابر ٩٥ ، البيلاوى ٩٧ ، أبو حطب ٩٧ ، البصام ٩٧ ، حلوان ٩٨ ، عمار ٩٩ ، Ebied, 2001) (١) .

بيد أن هذه المحاولات لم تكن على الدرجة الكافية من حيث النظر إلى المستقبل ، بمعنى "التحسب prospective" من اللحظة الراهنة لمستقبل قطاعات المجتمع بأسرها ويقع التعليم منها موقع القلب من الجسد ، ففى عالمنا العربى تتعدد وتتنوع كتاباتنا عن القرن الحادى والعشرين ، وتحدياته « عصر المعرفة والتكنولوجيا » دون أن نستعد الاستعداد الكافى لمواجهة ما يحمله هذا القرن من مطالب وتحديات . ولعل من أهم هذه التحديات تلك التى يواجه بها التعليم بصفة خاصة والتى تستلزم شحذ كافة القوى والعقول للتصدى لها بأسلوب علمى وفى إطار تخطيط علمى يأخذ فى حُسبانه المتغيرات العالمية والقومية والمحلية ، وربما كان البحث العلمى هو مفتاح المواجهة الحقيقية مع المستقبل حيث يمثل وسيلة من أبرز وسائل تطوير المجتمع وتحديثه ودعم حركته نحو التقدم والنماء ، وينسحب هذا القول على البحث العلمى فى مجال التربية ، حيث يعتبر السبيل الأهم إلى التطوير والتحديث، فهو ضرورة ملحة فى جميع المجتمعات لمواجهة مشكلاتها التربوية وتطوير نظمها التعليمية .

من هنا كان هذا التلازم بين تطوير النظم التعليمية وتطوير وتحديث البحث التربوى فى السياق المعاصر ، ومن ثم كان لابد لتطوير النظم التعليمية من إعادة النظر فى البحث التربوى وأولوياته وأساليبه والاستفادة من نتائجه فى تحديثه وتطويره فى ضوء المتغيرات والتحديات التى يواجهها التعليم ، « فالبحث التربوى عملية فكرية منظمة من أجل تقصى الحقائق فى ميدان التربية والتعليم وتناول قضاياه ومشكلاته بمنهجية وعلمية بهدف

---

* المدرس بقسم أصول التربية ـ جامعة الاسكندرية .

إضافة معلومات جديدة وإثراء المعرفة والوصول إلى حلول للمشكلات التعليمية أو نتائج صالحه للتعميم فى القضايا التعليمية» (٢) .

هذا ولقد كانت ـ وماتزال ـ مسألة الربط بين البحث التربوى وصنع القرارات والسياسات التعليمية مطلبا لكل التربويين ـ على كافة المستويات ـ حتى صار هذا المطلب بمثابة عقيدة راسخة (٣) . وبالرغم من تعالى الدعوات بضرورة تحقيق هذا المطلب الا أن المتتبع لمسيرة البحث التربوى حاليا ـ ومنذ فترة مضت ـ يلحظ تزايد الفجوة العميقة بين البحوث التربوية وتطبيقها فى مصر ، ومن ثم انفصالها عن السياسات والقرارات التعليمية وعدم استخدام ما تسفر عنه من نتائج فى عمليات التخطيط التعليمى ، ولعل ذلك هو ما أكد عليه كل من مؤتمر البحث التربوى الواقع والمستقبل ومؤتمر البحث التربوى فى مواجهة قضايا ومشكلات التعليم قبل الجامعى ٢٠٠٠ ، وغيرهما من الدراسات والابحاث التى تناولت بالنقد علاقة البحث التربوى بالنظام التعليمى (٤) .

ولعل ما تقدم هو ما مثل الدافع الرئيسى من وراء الدراسة الحالية ، والتى تستهدف البحث عن أولويات وتوجهات أو أساليب جديدة يمكن من خلالها إزالة تلك العثرة والانفصالية التى تعانى منها البحوث التربوية ، وابتعادها عن الاستجابة للرؤى والحاجات الاجتماعية سيما فى عصر المعرفة والتكنولوجيا والتعددية الفكرية وتأكيد الحرية الاجتماعية وتنامى الحاجة إلى القدرات الإبداعية للأفراد من خلال أنظمة تعليمية متطورة .

وبما أن قضايا التعليم بوجه عام معقدة وهامه فليس ثمة أسلوب واحد لتناولها واضعا فى الاعتبار المشكلات التى يعانى منها نظام التعليم وواقع يفرض عليه وامكانات متدنية وتحديات تجابهها ، ولهذا طرحت ما يسمى «بالسيناريوهات» لمقابلة ذلك ، ولعل ذلك ما اتجهت إليه الدراسة الحالية .

وعلى أية حال يمكن القول : بأنه إذا كانت الدراسة قد اتجهت إلى «تقنية السيناريوهات» فى استشراف طبيعة العلاقة الارتباطية بين البحث التربوى وتحديث النظام التعليمى ، فإنها قد اتجهت أيضا صوب أساتذة التربية للتعرف على وجهات نظرهم للكشف عن مدى حاجة مجتمعنا التربوى إلى الأخذ بمجالات وبعض توجهات أو أساليب البحث التربوى المعاصر فى تحديث وتطوير النظام التعليمى ، وكمؤشرات أمكن من خلالها بناء سيناريوهات المستقبل لهذه العلاقة الوثيقة بين البحث التربوى والنظام التعليمى وتطويره.

مشكلة الدراسة : تكاد أن تجمع العديد من الدراسات والمؤتمرات السابقة التى شغلت بأزمة البحث التربوى العربى عامه[(الطريرى ٩٦) ، (زاهر ٩٧) ، (ناصر ٩٩)، (العليان ٩٩)] [٥] ،والمصرى على وجه الخصوص [(لطفى ٨٨) ، (عطيه ٩١) ، (عثمان ٩٢) ، (عبيد ٩٣) ، (على ٩٥) ، (السيد ٩٦) ، (طنطا ٩٨) ، (عيد ٢٠٠٠) ، (المركز القومى ٢٠٠٠)] [٦] أن أوضاع البحث التربوى لم تعكس تماما المشكلات التعليمية التى تواجه النظم التعليمية ، وأن بحوث التربية قد أهملت القراءة الصحيحة لواقع التعليم ، والاحتياجات التطبيقية والتساؤلات العلمية المرتبطة بتطويره وتحديثه والحديث هنا عن البحث التربوى بصفة عامة سواء أكانت بحوث الماجستير والدكتوراه أو البحوث التى تنشر فى المجلات العلمية ، فضلا عن حالة الانفصال بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية والتى تعتبر أمراً واقعاً تمثل فى سرعة إصدار قرارات تعليمية تتعلق بالسياسة التعليمية دون اللجوء إلى نتائج البحوث التربوية .

ومما لاشك فيه أن هذه النتائج تنبئ عن قصور فى واحدة من أهم وظائف البحوث التربوية المستقرة منذ زمن فى الكتابات التربوية ، وفى مفهوم المشتغلين بالتخطيط التربوى وتطوير النظم التعليمية ، ألا وهى « وظيفة تقديم الرؤى والحلول التى تسهم فى مواجهة قضايا التعليم ، وتعين على اتخاذ قرارات إنمائية فى مجال السياسات التربوية » . وهذا القصور يتضح من وقت بات فيه التعليم بحاجة أكثر من أى وقت مضى لحلول علمية مبتكرة تقود مسيرته فى عصر تدفق المعلومات ، واتساع نطاق استخدامات التكنولوجيا التعليمية ، وما استتبع ذلك من التغيّرات المطلوبة فى دور الطالب ، وطبيعة المناهج ، والتغير فى الدور التقليدى للمعلم ، وبصياغة أخرى تجديد مكونات المنظومة التعليمية .

ومن ناحية أخرى فما يزال معظم المشتغلين بالبحث التربوى فى مجتمعنا مستغرقين فى اتباع أساليب وأدوات تقليدية ، هذا فى الوقت الذى طرأ فيه تحديث جد كبير فى مجالات وتوجهات البحث التربوى المعاصر ، ومن أبرزها الاتجاه نحو مجالات أو أولويات جديدة نابعة من طبيعة العصر ، والاتجاه نحو استخدام صيغة بحوث الفريق المستندة إلى تعدد التخصصات وتشابكها كرؤية جديدة لمواجهة الظاهرات التربوية ، والاتجاه نحو المزج بين المناهج الكمية والكيفية والاتجاه نحو بحوث الفعل والدراسات المستقبلية ، فضلاً عن استخدام أدوات حديثه فى القياس النفسى والتقويم التربوى بمعناه الشامل [٧]. ومن ثم تزايدت الفجوة بين مجتمعنا وبين المجتمعات المتقدمة التى استطاعت إلى حد كبير توظيف البحوث التربوية لخدمة قضايا تطوير وتحديث التعليم ، وأصبح من

الضرورى لكى نحرز سبقا فى مجال التعليم ونتمكن من ملاحقة التطورات والمستجدات فى ميدان العلم التربوى ، أن نجرى أيضا تحديثا وتطويراً موازياً فى بنية البحث التربوى ، وتلك هى الإشكالية المركبة التى تحتاج بذاتها إلى دراسات وبحوث متعمقة وإلى رؤى ومفاهيم جديدة فى تناولها ، وربما كان « أسلوب الاستشراف » لطبيعة العلاقة التفاعلية بين البحث التربوى والنظام التعليمى فى مجتمعنا يعبر عن مدخل ملائم ومنهج تفكير جديد فى تناول تلك الإشكالية . وانطلاقاً من المعطيات آنفة الذكر فإن الدراسة الراهنة تستهدف الإجابة عن الأسئلة التالية :

١ ـ ما التغيرات التى طرأت على بنية البحث التربوى (مجالاته وتوجهاته) لمواكبة مطالب القرن الحادى والعشرين ؟

٢ ـ ما وجهة نظر أساتذة التربية حول مدى حاجة مجتمعنا التربوى للأخذ ببعض مجالات وتوجهات البحث التربوى المعاصر ؟

٣ ـ ما التحديات التى تواجه نظام التعليم المصرى فى العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين ؟

٤ ـ كيف يستجيب البحث التربوى لتلك التحديات (سيناريوهات المستقبل) ؟

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة فى أهمية وحيوية القضية التى تتناولها ألا وهى «استشراف الدور المستقبلى للبحث التربوى المنوط بتحديث التعليم المصرى » فالحديث عن مستقبل مصر عموماً مقترن بالحديث عن مستقبل النظام التعليمى ، ومن ثم فالبحث عن سبل تطوير وتحديث التعليم ، إنما هو بحث فى مستقبل الأجيال القادمة ومدى قدرتها على التعايش والمنافسة فى عصر المعلوماتية . وبالنظر إلى موضوع الدراسة الراهنة نجد أنه ينطوى على ضرورات ثلاثة :

أولاً : **ضرورة علمية/ أكاديمية** : حيث بحوث الاستشراف فى المجال التربوى إضافة إلى ما تحمله من رؤى ترشد نحو المستقبل ، فهى تسهم أيضا فى إثراء هذا المجال بالمفاهيم والأطر النظرية وكيفية استخدام أدوات وتقنيات البحث فى المستقبل التربوى « كتقنية السيناريو » فإسهام الدراسة هنا أنها يمكن أن تفتح الطريق أمام دراسات مستقبلية أخرى حول علاقة التعليم بالبحث العلمى .

ثانياً : **ضرورة تربوية/ عملية** : فنحن بحاجة ماسّة إلى تعدّد الرؤى والمداخل المحتملة والممكنة لتطوير التعليم المصرى وإزالة العثرات من طريقه .

ثالثاً : ضرورة مجتمعية : فنحن مجتمع يصنف ضمن بلدان العالم النامى ، وقد أن لمصر أن تتخذ مكانتها كدولة تمتلك كتلة بشرية وطاقات وقدرات هائلة ، وتمتلك تراثاً حضارياً ، ولن يحدث التحول لمجتمعنا إلى مصاف الدول المتقدمة إلا إذا استطاع أن يؤسس نظاما تعليميا نتمكن من خلاله العبور إلى بوابة القرن الحادى والعشرين ، وهذا التعليم المحدّث لابد وأن ينهض أساساً على نتائج البحوث العلمية التربوية .

المنهج والإجراءات : تعتمد الدراسة على منهجية الاستشراف من خلال اقتراح سيناريوهات تمثل بدائل متوقعة وهى نوع من البحوث الوصفية التى تستخدم فى الكثير من الدراسات التربوية وتدور حول طبيعة العلاقة الترابطية بين نظامى التعليم والبحث التربوى وما يمكن أن يقدّمه البحث التربوى المعاصر من مساهمات فى عملية تحديث التعليم . والسيناريوهات التى تعنيها الدراسة هى من النوع الاستطلاعى Explaratory[٨] ، حيث تستند إلى مجموعة من المعطيات والاتجاهات العامة القائمة فى كل من نظامى التعليم والبحث التربوى ـ مع الاستعانة بما تسفر عنه الدراسة الميدانية ـ ، بمعنى آخر : إن السيناريوهات التى نعنيها « هى تنبؤات دقيقة » إذ يحاول كل منها أن يتوصل إلى صورة المستقبل الذى يحتمل أن ينشأ بين التعليم والبحث التربوى ، ومدى نجاح البحث التربوى أو إخفاقه فى مواجهة التحديات التى يطرحها النظام التعليمى ، وذلك يتأتى من خلال تتبع المسارات والتوجهات الراهنة لكلا النظامين . هذا ولقد اختارت الدراسة السيناريوهات التالية :

١ ـ **السيناريو الاتجاهى** : وهو السيناريو الذى يعبّر عن استمرارية الأوضاع الراهنة فيما يشكل علاقة البحث التربوى بالنظام التعليمى من حيث كونها علاقة تقليدية تميل إلى عزلة كلا النظامين عن بعضهما البعض ، مع الأخذ فى الاعتبار ظهور بعض المشاهد التجديدية أو التحسينية فى هذه العلاقة .

٢ ـ **السيناريو الإصلاحى** : وهو السيناريو الذى يحمل بعض مظاهر الإصلاح والتجديد والتحسين فى موقف البحث التربوى إزاء النظام التعليمى ، وبخاصة من حيث بزوغ مواقف إصلاحية على يد الفرق والمؤسسات البحثية التى تعمل مستقلة أو فى الإطار الرسمى ، وفى إطار تفهم ما يمكن أن تسهم به بحوث التربية فى الارتقاء بمستويات الجودة والنوعية ، وفى تفعيل دور تكنولوجيا التعليم ، وفى مجال إعداد وتدريب المعلمين على وجه الخصوص .

٣ ـ **السيناريو الابتكارى** (الاستهدافى) Normative وهو السيناريو الذى يتصور

دوراً فاعلاً متميزاً للبحوث التربوية فى الاستجابة للتحديات والمطالب المطروحة على النظام التعليمى من خلال توافر الرؤية المجتمعية والأكاديمية ، وكذا الأساليب التى تتمكن من التوظيف والاستفادة من نتائج البحوث التربوية ، ومن المتصور أن ثمة قوى دافعة تتولد فى الجامعات ومراكز البحوث التربوية ناتجة عن تقدير متزايد لدور البحث التربوى ، والباحثين من قبل الدولة ، وتوفير الإمكانات البحثية ، وارتفاع مستوى الأدوات والمنهجيات البحثية المتبعة من قبل الباحثين .

وحتى يمكن بناء هذه السيناريوهات فقد اتبعت الدراسة الخطوات التالية :

١ ـ رصد خصائص تعليم القرن الحادى والعشرين ، وذلك من خلال قراءة الكتابات التربوية المعاصرة والدراسات التى عُنيت بمستقبل النظم التعليمية فى القرن الحالى :

٢ ـ رصد اتجاهات التغيير والتحديث فى بنية البحث التربوى المعاصر للتعرف على كيفية قيامه بوظيفته فى تطوير وتحديث النظم التعليمية من خلال قراءة واستعراض الكتابات الحديثة للبحث التربوى ، ثم استخلاص هذه الاتجاهات التى شملت الأولويات والاهتمامات المطروحة على أجندة البحث التربوى ، والتغيرات التى طرأت على مناهجه وتنظيماته وأساليبه .

٣ ـ التعرف على وجهات نظر أساتذة التربية حول مدى حاجة مجتمعنا التربوى للأخذ بأولويات أو مجالات وبعض توجهات البحث التربوى المعاصر مثل (البحث الفريقى، بحوث الفعل ، بحوث المستقبل ، الاستفاده من نتائج البحوث التربوية) .

٤ ـ الخروج بمجموعة من الأساليب التى توطد العلاقة بين البحوث التربوية وميدان صنع السياسة التعليمية .

٥ ـ استخلاص مجموعة التحديات والمشكلات التى تواجه النظام التعليمى المصرى ، وهى التحديات القائمة فى الوقت الراهن والمرتقب استمرارها فى العقدين القادمين ، مع ما يستجد من مشكلات أخرى بفعل التطورات المجتمعية المتولدة عن مجتمع المعلوماتية ومتطلبات عصر المعرفة والتكنولوجيا من النظام التعليمى .

٦ ـ اعتبار نقطة الانطلاق لبناء السيناريوهات ، هى بداية القرن الحادى والعشرين وما تنطوى عليه من مجموعة القوى والعوامل الموثرة فى بنية المجتمع المصرى ، وبخاصة من حيث ترسيخ الديمقراطية وقبول التعددية الفكرية والاتجاه نحو السلام ، والرغبة المجتمعية الجارفة فى تحديث المجتمع والتعليم ، وغير ذلك من العوامل والقوى

والاتجاهات ، التى يتم رصدها فى البنية المجتمعية والثقافية كقاعدة تبدأ منها السيناريوهات محل الدراسة .

٧ ـ بناء السيناريوهات المشار إليها بعرض منطلقاتها وشروطها والمشاهد التى تنطوى عليها والنتائج المتوقعة منها .

اتجاهات المستقبل وتطوير التعليم :

يشير تقرير « التعلم ذلك الكنز المكنون ٩٦» فى فصله الرابع إلى التوجه المقبل للتربية فى القرن الحادى والعشرين وأنها سوف تنتظم حول أربعة محاور أساسية للتعلم وهى(٩) .

ـ التعلّم للمعرفة : والذى لا يستهدف إكساب المعارف المدونة والمقننة بقدر ما يرمى إلى إتقان أدوات المعرفة ذاتها ، وهو وسيلة وغاية معا لحياة الإنسان . فالمقصود باعتباره وسيلة ، هو أن يتعلم كل فرد كيف يفهم العالم المحيط به ، على الأقل بقدر ما يكون ذلك ضروريا للعيش حياة كريمة ، ولتنمية قدراته المهنية ، وللاتصال بالآخرين ، أما اعتباره غاية ، فإن أساسه هو متعه الفهم والمعرفة والاكتشاف .

ـ التعلم للعمل : وهو التعلم الذى يترابط مع التعلم للمعرفة بعرى وثيقة ، ولكن الثانى أوثق ارتباطاً بمسألة التدريب المهنى : كيف نعلم التلميذ أن يطبق معارفه تطبيقاً عملياً ؟ وكيف نكيف التعلّم للعمل المنتظر ؟ بينما لا نستطيع التنبؤ تماماً بتطوره .

ـ التعلم من أجل العيش معاً : فالعالم المعاصر عالم ينتشر فيه العنف بما يهدد البشرية ، ومن المتصور أن تنهض التربية بدور مهم فى تلافى النزاعات أو حلّها بطريقة سلمية وذلك بتنمية المعرفة بالآخرين وبثقافاتهم ورحانياتهم .

ـ التعلم لتكون : والمبدأ هنا أن التربية يجب أن تسهم فى التنمية الشاملة لكل فرد روحاً وجسداً ، وذكاء وحساسية ومسئولية شخصية وروحانية ، فيجب أن يهيأ لكل إنسان، لاسيما بفضل ما يتلقاه من تعليم ، أن يكوّن لنفسه فكراً مستقلاً وناقداً ، وأن يصوغ حكمه الشخصى على الأمور لكى يقرر بنفسه ما يرى واجباً عليه أن يفعله فى مختلف ظروف الحياة . ولعل هذا التوّجه الأخير قد وضح منذ زمن سابق فى « تقرير تعلّم لتكون ١٩٧٦ » (١٠) وقد أتى بسياق معين لتربية الأفراد بشكل دائم ومستمر من أجل فهم ذواتهم وفهم من حولهم .

وفى إطار هذا التوّجه العام للتربية فى القرن الحادى والعشرين نحاول فيما يلى استخلاص خصائص نظام التعليم المقبل ، والتعليم النظامى بصفة خاصة ، وحيث يأتى الكشف عن هوّية تعليم

القرن الحادى والعشرين كمقدمة لازمة وضرورية لفهم طبيعة العلاقة الارتباطية بين البحث التربوى ونظام التعليم الحديث .

أولاً : خصائص تعليم القرن الحادى والعشرين :

أ ـ المدرسة مركز لمجتمع التعلم : حيث يشير (جون أبوت John Abbott 97)[١١] إلى نقطة الاهتمام المركزى لتعليم القرن الحادى والعشرين فيقرر : « أن المجتمعات الناجحة فى القرن الحادى والعشرين سوف تقوم فيها مجتمعات تعلم تتفق مع حاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة بشكل متواصل » ، ويعرف أبوت مجتمعات التعلم على أنها هى « المجتمعات التى تستعمل كل مواردها المادية والفكرية والنظامية وغير النظامية ، فى المدرسة وخارج المدرسة ، وذلك وفقاً لجدول عمل يدرك قدرة كل فرد على النمو والاشتراك مع الآخرين » . ولكن ما هى صفات مجتمع التعلم ؟ إن شكل النظام التعليمى الشامل الذى تحتاجه مجتمعات القرن الحادى والعشرين سوف يظهر العديد من الصفات التالية[١٢] :

- سوف يتاح التعليم لجميع السكان من السنوات المبكرة وحتى السنوات المتأخرة بصرف النظر عن ثروتهم أو وضعهم الاجتماعى (ولعل ذلك هو فكرة التربية المستمرة) .
- سوف تصبح الشركات الكبيرة والصغيرة مشاركة مع المدارس ومع المناطق التعليمية كأن توّفر الخبرات المطلوبة ، والمشورة ، والمتطوعين ، والتجهيزات ، والأموال اللازمة ، أما المدارس فسوف تُسهم فى إنتاج مخرجات تنتقل من عالم التعليم إلى عالم العمل .
- سوف تفتح المدارس أبوابها للجميع وفى كافة الأوقات وستقدم مقررات لتعليم أولياء الأمور ، علاوة على المقررات المهنية والأكاديمية لطلابها .
- سيكون للعديد من المدارس مشاركة مع الهيئات المحلية فى تقديم الخدمات المجتمعية والصحية للأطفال وعائلاتهم .
- تقدم المدارس والمناطق التعليمية برامج تطوعية توفر من خلالها التدريب والدعم للأفراد الذين يريدون أن يعطوا وقتهم وخبراتهم للمدارس .
- سوف ينخرط طلبة الثانوية والجامعات فى برامج خدمة المجتمع فى كل مدينة وقرية تقريباً .

ب ـ مرونة النظم التعليمية : فى مجتمع المعلوماتية حيث المعرفة متجددة ومتسارعة فلن يظل المنهج على حاله من الثبات ، ولن تظل طرق وأساليب التعلم ثابته ، بل تكون النظم التعليمية لها قابلية التغير والمرونة الفائقة ، وهذه المرونة لها صور وأشكال متعددة

منها المرونة فى انتقال الطالب عبر مسارات وفروع الدراسة والاختيار داخل التخصصات ، والمرونة فى قبول طلاب من أعمار مختلفة ، وفى اختيار سنوات الدراسة ، وفى وسائل وطرق التقويم ، وفى توجيه المنهج وفقا للمطالب الاجتماعية ولمطالب قوى السوق والمرونة أيضا فى القضاء على الحواجز بين التعليم النظامى وغير النظامى والتكامل والتناوب بين الدراسة والعمل (١٣) .

جـ ـ التكامل : ثمة تكامل بين مجموعة من المؤسسات التى تسهم فى التربية ، ومن ثم فإن النظم التعليمية المقبلة لن تستأثر لنفسها بتعليم الأفراد ، وإنما هناك علاقة واضحة والتزامات مشتركة بين المدارس والأسر والمؤسسات الاجتماعية كافة ، ولاشك أن هذا التكامل يتيح إثراء الخبرة التعليمية من حول الفرد ، بل إن عمل المدرسة نفسه سوف يتم تعزيزه من خلال الانفتاح وتبادل الخبرة مع مؤسسات التربية الأخرى (١٤) .

د ـ الديمقراطية : حيث سيكون فى وسع المدارس أن تقدم مساهمة عظيمة لتعليم الأطفال والمجتمع ، وذلك عندما تمارس المبادئ الديمقراطية ، حيث الديقراطية من الناحية العملية أكثر من مجرد مجموعة من النظم والقوانين ، بل إنها تعكس طريقة تفكير تشجع تنوع الآراء وتعطى كافة الأطراف الفرصة للتعبير عن أرائهم بصوت مسموع (١٥) . ولتنمية ديمقراطية فعالة لدى الطلاب فلابد من إدراك الاهتمامات المختلفة لهم واحترام كافة المشاركين فى العملية التعليمية بصرف النظر عن اللون أو الدين أو الحالة التعليمية ، وكذلك احترام وجهة نظر الأقليات ، علاوة على ذلك أيضا فإن حل الصراعات من خلال الوساطات والحوارات والتفاوض كلها جوانب مهمة فى العملية الديمقراطية (١٦) .

هـ ـ تنمية أنواع مميزة من الذكاء : فى مدرسة القرن الحادى والعشرين يرى هادرو جاردنر H. Gardner من جامعة هارفارد أن المفهوم الذى هيمن على التعليم على مدى القرون المنصرمة عن الذكاء سوف يستبدل بسبعة أنواع مميزة من الذكاء (١٧) هى : الذكاء اللغوى ، والذكاء المنطقى (الرياضى) ، والذكاء الحسى (الحركى) ، والذكاء المكانى أو المجالى ، والذكاء الموسيقى ، وذكاء العلاقات الشخصية ، وذكاء العلاقة الفردية .

و ـ الاهتمام المتعاظم بإشباع الحاجات الإنسانية والشخصية : فيشير هذا المنظور إلى طريقة جديدة للتفكير فى المناهج والمقررات الدراسية « فى المدارس والجامعات حيث يهتم المعلمون بالحاجات الإنسانية للطلاب ، ويعملون على إتاحة فرص متعددة للنمو الشخصى والاجتماعى ، وهنا تظهر أيضا أهمية إضفاء الصفة الانسانية على التعليم ومراعاة الفروق الفردية فيه . هذا وتجدر الإشارة إلى أن الفروق الثقافية بين المجتمعات هى التى سوف تحدد درجة إشباع الحاجات المختلفة للطلاب من خلال التعليم » (١٨) ، هذا مع الإدراك العميق

بتأثير العولمة على توجيه إشباع حاجات الطلاب وعلاقاتهم .

ز ـ التعامل مع المعلومات والقدرة على توظيفها : تعتبر العولمة الآن أكثر من مجرد كلمة تتردد على ألسن الأفراد ، فلقد أضحت حقيقة برزت بعد الحرب الباردة ، وتتميز بتقنيات وشبكات معلومات سريعة ومبنية على المعرفة ، وتحمل فى طياتها احتمال تغيير ما يجرى فى كل صف دراسى ، وأن أثر استعمال أجهزة الحاسوب وتقنيات الاتصال لن يكون محدوداً فى عملية التعلم لكل من المعلمين والطلاب ، بل سوف يمتد هذا التأثير لتغيير البنية التحتية المؤسسية والأنماط السلوكية فى النظم التربوية ، وأن عدداً من التأثيرات المهمة الأخرى لمجتمع التعلم وعصر المعلومات سوف تظهر آثارها عند التلاميذ وهى (١٩) :

ـ إدارة طوفان المعلومات ، والتعامل مع المعرفة المتجددة .

ـ إعداد الموارد البشرية المرنة فى مواجهة حالة عدم اليقين فى الاقتصاد العالمى .

ـ إعداد رأس المال البشرى الأكثر كفاءة للأسواق المعتمدة على الابتكارات العقلية .

ـ الابتكار من أجل مواكبة اقتصاد تنافسى ذى سرعة فائقة قائم على المعرفة .

وعلاوة على ذلك ، يتعين على التعليم : أن يستجيب للحاجات الاجتماعية المتمثلة فى حق التعليم ، توفير التعليم للجميع ، التعامل مع الموارد المحدودة (المالية والمادية) .

ـ المحافظة على نظم القيم الثقافية والأخلاقية والحفاظ على الذاتية الثقافية .

ح ـ المدرسة مشاركة فى إنتاج وتداول المعرفة : سوف تعنى المدرسة بالاستجابة لمطالب الاقتصاد القائم على المعرفة فى عصر المعلومات ، وإعداد المهارات الجديدة لإكسابها لطلابها ، والطلاب عليهم حينئذ أن يتعلموا كيف يصبحون مبدعين ومبتكرين ، إذ يجب أن يشاركوا فى حل المشكلات وإعداد الدراسات ، كما يجب أن يكونوا قادرين على التدريب على تقنيات البحث التربوى وأن يفهموا كيفية تحليل البيانات والوصول إلى استنتاجات ذكية ، وعلى الطلبة والباحثين أن يتعلموا استعمال تقنيات المعلومات الجديدة من مصادرها الجديدة ونشر أفكارهم بشكل فعال . وإزاء الاستخدام المتزايد لتقنيات المعلومات فمن الضرورى أن تتغير الكتب المدرسية بأكملها ، على أن يستبدل بها مزيج من الكتب ذات الأغلفة الصلبة ومجموعة واسعة من البرمجيات الدراسية ، وأجهزة الحاسوب الشخصية أو المحمولة والأقراص المدمجة والتلفاز التربوى ، والفيديو ، والمذياع التفاعلى ، والاتصالات التربوية عبر التليفزيون الخطى « الكيبل » والأقمار الصناعية (٢٠) .

هذا ومما تجدر الإشارة إليه هنا : أنه قدتبلورت فى العقود الأخيرة من القرن

العشرين دراسات مستقبلية عديدة حاولت أن تستشرف صورة تعليم الغد فى القرن الحادى والعشرين ، واجتهد أصحابها فى تصور الأهداف والطرائق التى سوف يسير عليها التعليم فى المستقبل ومن هؤلاء : (دى چو فنيل Dejouvenel 78) الذى يناقش التحولات التى سوف تجد على مجتمع المستقبل ، ويرى أن تعليم المستقبل فى إطار هذه التحولات لن يستهدف فقط إنتاج الأفراد الذين ينخرطون فى الماكينة الاجتماعية بكفاءة عالية ، بل أكثر من ذلك يراعى إنتاج أولئك البشر الذين يستطيعون تلبية حاجاتهم الشخصية ، وكذا المساهمة فى تحقيق التقدم لمجتمعهم ، وهذا يتطلب من نظام التعليم أن ينمى منذ اللحظة الراهنة (٢١) :

- التدريب على طريقة جديدة فى التفكير تنحو تجاه المستقبل .
- أن يتعلم التلميذ معنى الوقت والزمن والأبعاد التى ينطوى عليها .
- الإنسان المتطلع إلى المستقبل القادر على التوقع .
- الإنسان المستقل فى قراراته دون اللجوء إلى سلطة فوقية .
- الإنسان المتفرد ، والقادر على أن يندمج مع فريق العمل .

وهناك أيضا دراسة سعت إلى وضع مخطط متكامل لنظام التعليم المستقبلى ، الذى سوف يتحول من نظام مغلق فى الآونة الراهنة إلى نظام مفتوح مع بدايات القرن الحادى والعشرين ، ويتضح ذلك فى التعديلات التى سوف تطرأ على منظومة التعليم كما يلى(٢٢):

(أ) من حيث خصائص مفهوم التعلم :

فتعليم المستقبل سوف ينهض على اختيارات الفرد ورغباته الذاتية ، وأن هذا التعليم لا يتم فى إطار برامج منظمة ، بل قد يتم فى أى مكان فى المدارس والملاعب والمصانع ، كما أن التعليم الجيد ليس بالضرورة نتاج التدريس الجيد ، بل إنه نتاج لبيئة ثرية بالمعلومات تحيط بالفرد ، فضلا عن التعلم الذاتى ، والتعلم سوف يمتد على مدى حياة الفرد ، ولن يقتصر على ما تقدمه المدارس والجامعات ، كما أن دور المعلم كوعاء للمعرفة سوف يتقلص ليتزايد دوره بحسبانه موجها للحصول على المعرفة من مصادرها .

(ب) من حيث أهداف التعلم :

فأهداف تعليم المستقبل تنطوى على تكوين العقلية الناقدة للثقافة وللقيم المجتمعية والعالمية ، والتعلم سوف يكون من أجل الإبداع والاكتشاف لمصادر المعرفة والقدرة على

توظيفها أيضا ، إضافة للأهداف المرتبطة بنمو القيم والأخلاقيات والحفاظ على توازن الشخصية وسويتها .

(جـ) من حيث المنهج وخصائصه :

فمنهج مدرسة المستقبل متسع ومرن ، موجه للمستقبل ويتحدد فى سياق التفاعل بين المعلم والطالب أو بواسطة الطالب منفرداً ، والمنهج يتطلب فى تنفيذه فريق عمل من المعلمين نظراً لتداخل وتشابك التخصصات ، ولعل السمة الغالبة فى منهج المستقبل هى ذلك التزاوج بين النظريات العلمية مع جوانب التطبيق العملى لها .

(د) من حيث خصائص الطرائق المستخدمة :

فطرائق التعلم فى المستقبل سوف تتسم بالمرونة والابتكارية وملائمتها لقدرات وميول المتعلمين ، وسوف تنهض على بنوك المعلومات ومكتبات الصور وتكنولوجيا تعليمية عالية المستوى ، مثل : الانترنت والحاسبات ، وهى طرائق تنظر إلى المتعلم كطرف موجب وفاعل وله دور ومسئولية فيما يتعلمه ، ويصبح دور المعلم كموجه ومرشد نحو مصادر التعلم وباعتباره أحد أعضاء فريق البحث والتدريس وليس مجرد ناقل وملقن للمعرفة كما كان سابقا .

(هـ) من حيث طبيعة العلاقة بين المعلم والمتعلم :

ففى مدرسة المستقبل سوف تنشأ علاقات جديدة من جراء التغير فى طبيعة العملية التعليمية ذاتها ، هذه العلاقات تنطوى على إبداع وتعاون إيجابى من أجل تعميم مواقف التعلم ، والمعلمون والطلاب أصدقاء وتربطهم علاقات من الود والحوار الديمقراطى والثقة المتبادلة ، وليست علاقة التسلط والتحكم من جانب المعلمين حيث يتغير أيضا مفهوم السلطة من مجرد التركيز حول شخص المعلم إلى تداول السلطة والمشاركة الفاعلة فى قضايا التعلم .

وإذا كان ما سبق عرضه أهم خصائص وسمات التعليم فى القرن الحادى والعشرين التى من المرجح أن تسود فى الربع الأول من هذا القرن ، فهل لنا أن نتبين ما سوف تكون عليه بيئة التعلم ؟ وكيف سوف تنظم هذه البيئة؟

- بعض التنظيمات المحتملة لبيئة التعلم فى مدرسة القرن الحادى والعشرين :

فنظراً لسيادة تكنولوجيا المعلومات وتعدد وسائط التعلم وتنوع مصادر المعرفة من حول التلميذ ، فسوف يكون هناك تنظيمات مبتكرة لبيئة التعلم وتوحى كافة هذه المعطيات بأن دور المعلمين التقليدى كوسطاء فى نقل وتوصيل المعرفة سوف يتراجع ،

بينما سوف يتعاظم دور المعلم المدير ، المعلم المخطط ، المعلم التقنى ، المعلم الباحث [٢٣] .

أن المهمة القادمة الملقاة على عاتق المعلم سوف تجعل منه « مهندس الطبيعة البشرية» الذى يتمكن من المواءمة والتوجيه للموارد التعليمية ، مع تنمية القدرات والمهارات الشخصية وإدراك كامل لتفرد الطبيعة البشرية وقابليتها للتعلّم المستمر والمتسارع .

وثمة مفهوم جديد لبيئة التعلم يتمحور حول ما يسمى « بالتعليم المناسب فى الوقت المناسب » تتحدث عنه « مارجريت ريل ٢٠٠٠ Margraet . Riel » [٢٤] فتشير إلى أن هذا المفهوم مأخوذ من عالم الصناعة ويعنى بتوظيف الموارد التعليمية وإيصالها فى اللحظة المناسبة لتحقيق استفادة المتعلمين ، وهذا المفهوم يرى أن المتعلم سوف يتمكن من السيطرة على أدوات ومصادر المعرفة كالحاسوب وغيره ، بحيث يتمكن من الوصول إلى المعلومات فى الوقت المناسب Just - In - Time دون التحديد الصارم للزمان والمكان . والمعلم هنا سوف يكون موجهاً للطالب للبحث عن المعلومات من مصادرها ، والتوجيه نحو الموارد التعليمية الأخرى المتاحة حول الموضوع .

وهناك تنظيم آخر لبيئة التعليم القادمة يستند إلى مفهوم «التعلم التعاونى» [٢٥] Cooperative Learning ، وهو المفهوم الذى بزغ منذ الثمانينيات وسوف يستمر لعقود قادمة أيضا ، وفى هذا النوع من التعلم يقوم الطلاب بدور كبير فى البناء المعرفى ، ولا يكون المعلم هو المصدر الرئيسى للمساعدة إذ يقوم الطلاب من خلال المجموعات بتقديم المساعدة لبعضهم البعض ، وهنا تنمو المهارات الاجتماعية مثل الاتصال بين الطلاب والتفاعل داخل المجموعات وحل المشكلات .

وثمة تنظيم آخر جديد لبيئة التعلم يتنامى مع الاستخدام المتزايد لأجهزة الحاسوب والتوظيف المحتمل للأنترنت فى عمليات التعلم فيما يطلق عليه « بالتعلم الأليكترونى»[٢٦]. وهو التعلم الذى ينهض على إدراك الوظائف الإبداعية للمتعلمين من جراء استخدام تقنيات المعلومات والمعرفة الحديثة ، ولعل الاهتمام الرئيسى بعملية تنظيم التعلم فى ظل تقنيات المعلومات يتعلق : بما سوف يدرسه المتعلم وينشغل به كموضوع للتعلم ، والدور المحتمل للمعلم فى توثيق صلة المتعلم بتقنيات التعلم والوصول إلى مكتسبات نهائية تضاف إلى شخصيته ، وتعد فى ذات الوقت رصيداً لمجابهة مطالب الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

هذا وسوف يغلب على بيئة التعلم القادمة سيادة مفهوم « الحوار » [٢٧] كأسلوب فى التعلم ، وفى تنظيم عملياته القادمة ، ولعل هذا المصطلح قد بدأ لدى كثرة من علماء التربية الحديثة ، فى مقدمتهم جون ديوى منذ خمسينيات القرن المنصرم فى كتابة «الديمقراطية

والتربية » ، وأنه سوف يستمر أيضا على مدى عقود القرن الحادى والعشرين . فلا مناص من جعل التعلم موضوعاً إنسانياً قائما على المشاركة والتبادلية بين خبرات المعلمين واحتياجات ومطالب المتعلمين . وإذا كان الحوار فى جوهره « أخذ وعطاء » ينتهى بين المتحاورين إلى أن يعدلوا الأفكار التى بدأ بها كل منهم (وأن يثيروا تساؤلات جديدة) ، فإن اكساب القدرة على المراجعة المستمرة للأفكار السابقة فى ضوء ما يتبين احتمال صحته هو أساس هام لكى يصبح للحوار معنى . ويتطلب ذلك توفير مناخ ملائم يشعر فيه الطالب بحريته فى إبداء وجهة نظره ، واحترام الرأى الآخر مع الامتناع عن اتخاذ موقف «سلطوى» من جانب المعلم فى الحوار ، ومناقشة الأمر من جميع الأوجه ـ سواء ذاتيا أو بصوت عال ـ قبل إصدار الأحكام بشأنه وينطبق ذلك ـ بطبيعة الحال ـ على كافة المستويات التعليمية (بما فى ذلك التعليم العالى) . هذا وقد يأخذ الأسلوب الحوارى سبلا متعددة ، فقد يكون فى صورة العصف الذهنى أو فرق البحث الجماعى أو اللعب أو الأداء الرياضى أو المسرحى أو تنظيم الندوات واللقاءات ، وأيا كان شكل التعليم الحوارى ، فإنه فى النهاية ينتظم فى إطار التعليم العام لتحقيق أهداف تعليمية وتربوية تناسب الحياة فى القرن الحالى .

هكذا تتعدد أساليب وتنظيمات بيئة التعلم التى يتضح فيها اختلاف المواقع بين أطراف العملية التعليمية تبعا لاختلاف الموارد التعليمية التى ترتبط هى الأخرى ارتباطا عضويا بعصر المعلوماتية .

على أن السؤال الجوهرى الذى يُطرح هنا هو : إذا كانت هذه بعض خصائص وسمات مدرسة المستقبل والتعليم عموماً فى الربع الأول من القرن الحادى والعشرين ، فما دلالة هذا التغير الجوهرى فى طبيعة عملية التعلم والتعليم على مضمون البحث التربوى القادم ؟ وبصياغة أخرى : كيف يمكن للبحث التربوى أن يتواءم مع مطالب التعليم فى القرن الحادى والعشرين ، وأن يسهم بطريقة فاعلة فى تحقيق الأهداف المرتقبة للعملية التعليمية وللمشكلات المحتملة فى عصر المعلوماتية ؟

أن هذا ينقلنا إلى الجزء التالى من الدراسة حول المستجدات والتطورات التى طرأت على بنية البحث التربوى المعاصر .

ثانياً : اتجاهات التغير فى بنية البحث التربوى

من التحليلات السابقة حول خصائص تعليم القرن الحادى والعشرين ، فإن ثمة مطالب وتحديات يقابل بها البحث التربوى فى مرحلته القادمة ، فإحدى وظائفه المستقرة هى «تطوير وتحديث النظام التعليمى » ، وذلك من خلال نتائج الدراسات التى يجريها باحثو التربية وتنشغل بها مؤسسات البحث التربوى ، ولسوف تستمر هذه الوظيفة ولكن بصورة مغايرة ، ولعل مطالب وتحديات عصر المعلوماتية عموما كانت دافعا رئيساً لبزوغ

أولويات وتوجهات أو أساليب جديدة للبحث العلمى عموما والبحث التربوى على وجه الخصوص ، فلقد تغيرت العلاقة بين البحث التربوى والنظم التعليمية ، فلم يعد دور البحث التربوى مجرد تقييم لأوضاع وحل مشكلات النظام التعليمى وإعطاء توصيات تلقى على المعلمين ومتخذى القرارات التربوية ، بل أضحى مدخلاً رئيسياً فى المنظومة التعليمية ، وأصبح لنتائجه دور فاعل ومستمر لتجويد وتجديد العملية التربوية والنهوض بالنظام التربوى بعامة .

هذا ولعله من المناسب أن نعيد قراءةالكتابات وأدبيات البحث التربوى التى عنيت باتجاهات تطويره ومستقبله فى مواجهة مطالب النظم التعليمية القادمة ، وذلك فيما يلى :

أ ـ الأولويات المطروحة على أجندة البحث التربوى فى القرن الحادى والعشرين

لعل هذه الأجندة سوف تتشكل موضوعاتها من خلال طرح الأسئلة الحاكمة التالية(٢٨) :

ـ ماذا يجب أن يعرف التلاميذ فى القرن الحادى والعشرين ؟

يرى خبراء تعليم المستقبل أن التلاميذ يحتاجون إلى معرفة جملة من المهارات وإتقانها تعينهم على النجاح والإبداع فى القرن الحادى والعشرين هى :

* **المهارات والقدرات الأكاديمية** : ومن أهمها مهارات الكتابة والقراءةوالفهم ، ومهارات استخدام الرياضيات والمنطق والتفكير ، ومهارات استخدام الكمبيوتر ، وغيرها من الأجهزة التكنولوجية ، والمهارات الخاصة بفهم التاريخ الوطنى وفهم تاريخ العالم وجغرافيته ومعرفة اللغات الأجنبية .

* **المهارات الشخصية والجماعية** : وهى مهارات الاتصال الشفهى والكتابى ، ومهارات التفكير الناقد ،والقدرة على ضبط النفس ، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية أو مهارات الاهتمام بالحياة ، وفهم أخلاقيات العمل ، والقدرة على التفاعل مع الفريق .

* **المهارات والقدرات المدنية** : ومن أهمها فهم التعدد والتنوع الثقافى وتقديره ، ومهارات التفاوض وحل النزاعات وفهم الآخرين واحترامهم ، والقدرة على تحمل المسئولية.

ـ أما السؤال الثانى فهو : ماذا تستطيع المدارس والآباء أن يفعلوا لإعداد التلاميذ للقرن الحادى والعشرين ؟

فالعمل المطلوب من المدارس يتمثل ـ بصفة أساسية ـ فى إدخال التكنولوجيا فى عمليات التعلم ، وتبنى تنظيمات تفضى إلى التعلم الإيجابى ، وتخصيص وقت أكبر للنمو

المهنى والعلمى والتكنولوجى للمعلمين والإداريين ، وتقدير مستويات عالية للتحصيل الدراسى ، وتخصيص وقت أطول للتلاميذ والمعلمين للعمل فى مشروعات فعلية واقعية ، وزيادة الاندماج والاهتمام من جانب الآباء والمجتمع المحلى بما يجرى داخل المدارس . وأما العمل المطلوب من الآباء بصفة خاصة فيتركز فى التعاون مع المدرسين والمدرسة ، ودعم العملية التعليمية وتجويدها ، وتنمية نماذج خلقية رفيعة للسلوك ، وتنمية مفهوم التعلم مدى الحياة ، والتعلم الذاتى لدى التلاميذ .

ونضيف إلى ما سبق من تساؤلات مطروحة من قبل الساسة ورجال الفكر والمال والاقتصاد أيضا ، من استفسارات وتساؤلات بخصوص تعليم المستقبل ونوعية المخرجات التعليمية من هذا التعليم . ولاشك أن كافة هذه التساؤلات هى التى سوف تطرح موضوعات وأولويات أجندة البحث التربوى على مدى العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين . واستكمالا لموضوعات الأجندة المقترحة، فإننا نجد حركة عالمية نشطت فى الآونة الأخيرة من أجل ترتيب أولويات البحث التربوى فى القرن الحالى .. فعلى سبيل المثال : أسفر المؤتمر الأوروبى للبحوث التربوية 98 (ECER) عن إيلاء أربعة عشر مجالا قائمة الأبحاث والدراسات التى ينبغى أن تكون محل اهتمام وعناية المؤسسات التى تضطلع بأمر البحث التربوى سواء على المستويات العالمية أو المحلية وهذه المجالات هى [٢٩] :

التنمية العلمية والتكنولوجية والمهنية المستمرة للمعلمين ، والتعليم التكنولوجى والتدريب المهنى ، وبحوث تطوير محتوى المناهج الدراسية ،والتعليم الشامل الذى يرتبط فيه التعليم بمتطلبات العمل ، الأطفال والشباب المعرضون للخطر ، التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، العدالة الاجتماعية فى التعليم ، والتعليم متعدد الثقافات ، واقتصاديات التعليم ، ووسائل تقييم الطلاب ، والدراسات المتعلقة بإعداد المعلمين ومؤسسات الإعداد ، ضمان الجودة فى التنمية المدرسية ومهنة التعليم ، ودور مراكز المعلومات والمكتبات فى البحوث التربوية ، وفلسفة التربية وما تتضمنه من مسائل قيمية وأخلاقية .

كما أوضح (دوبريش Dobrich 97) من خلال دراسته المعنونة « بالتغيرات فى البحث التربوى » فى أوروبا ، أن ثمة مجالات ينبغى أن تحظى بعناية الباحثين التربويين فى المرحلة القادمة وهذه المجالات هى [٣٠] : الموارد البشرية والمالية المستثمرة فى التعليم ، وإتاحة التعليم (تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم) ، وبنية ومحتوى التعليم ، وتنظيم المدارس والنتائج الاجتماعية للتعليم ، وارتباط التعليم ومحتواه بسوق العمل ، وقياس كفاءة الخريجين من المؤسسات التعليمية ، وإعداد المعلمين فى ضوء متطلبات العصر .

وبالمثل فلقد بين (أناند Anand 97) أن الباحثين فى مجال التربية قد يشعرون حاليا بالارتياح عند التعامل مع عدة مجالات ، لعل من أهمها [٣١] : النماذج الجديدة للتعليم ، والاتجاه نحو نظم التعليم والتدريب والتجديدات التربوية فى مكونات التعليم ، وصلة العادات الدراسية بالأداء التعليمى ، وإعداد المعلمين قبل وأثناء الخدمة .

كما أوضح (سيروتا Sirota) [٣٢] أن فعاليات وأوراق المؤتمر الدولى حول الوضع الراهن للبحث فى التعليم والتدريب ، الذى عقد بمقر رابطة المعلمين ١٩٩٨ ومن خلال تصنيفها ، قد أوضحت أن طرق التدريس الحديثة والبرامجيات قد حظيت بنصيب (٢٠٪) من الأوراق البحثية ، ومشكلات المدرسة (١٢٪) والمعاهد التعليمية كانت موضع اهتمام (١٠٪) والتعليم وتجديد بنتيه (٦٪) والاتجاهات نحو المعرفة (١٠٪) . أما التركيز الأكبر فلقد كان من نصيب اقتصاديات التعليم وفلسفة التربية والتربية المقارنة (٤٠٪) أما التعليم خارج المدرسة (غير النظامى) فقد حظى بنسبة (٢٪) .

أما فيما يتعلق بأولويات واحتياجات نظام التعليم المصرى والتى يمكن أن تشكل فى ذات الوقت الخريطة القادمة للبحث التربوى ، فلقد وضحت معالمها فى عدد من الوثائق والدراسات الأخيرة ويمكن إيضاحها فى الأولويات التالية [٣٣] .

- الارتفاع بجودة التعليم ونوعية مخرجاته .
- التغلب على مشكلات الفقد أو الإهدار التعليمى .
- تحديث محتوى العملية التعليمية لمواكبة مطالب القرن الحادى والعشرين .
- الاهتمام بمحتوى برامج محو الأمية وتعليم الكبار .
- اعتبار التعلم الذاتى هدفاً فى إطار التربية المستمرة .
- الاهتمام بمستوى التعليم الفنى وربط خططه بمطالب التنمية .
- توفير رعاية اجتماعية ونفسية وصحية متقدمة للمتعلمين .
- الاهتمام بالحالات الخاصة (موهوبين ، معوقين) .
- دعم نظم المعلومات فى مجالات الإدارة التعليمية .
- إتاحة فرص للجهود الشعبية للمساهمة فى تطوير وتمويل وإدارة التعليم .
- إتاحة المزيد من الفرص التعليمية لمقابلة الطلب الاجتماعى المتزايد .
- الارتقاء بدور المعلم لملاءمته مع مطالب التعليم فى القرن الحادى والعشرين .

ـ الدعم المالى لمشروعات الأبنية التعليمية .

ـ فتح قنوات جديدة للتعليم التكنولوجى .

ـ تطوير نظم التقويم والامتحانات .

ـ استكشاف أساليب جديدة للتعلّم تساعد فى التصدى للأعداد الكبيرة من المتعلمين.

أما فيما يتعلق بالتوجّهات الجديدة فى بنية البحث التربوى المعاصر ، فتلك يمكن إجمالها فيما يلى :

ـ تزايد الاتجاه نحو بحوث الفريق Team Work Research بجانب البحوث الفردية .

فالمنظومة التعليمية ذات طبيعة متشابكة ، وانطلاقاً من أن منظومة التعليم لا يمكن فصلها أو عزلها عن بقية المنظومات المجتمعية الأخرى ، الأمر الذى كان مفاده أن أضحت المشكلات التربوية مشكلات معقدة تتطلب اشتراك أكثر من جهة فى التصدى لها بواسطة باحثين ذوى خلفيات تأهيلية مختلفة ، الأمر الذى أفضى بالعديد من الدول المتقدمة إلى إجراء الأبحاث التربوية من خلال تكوين الفرق البحثية ، بغية تناول المشكلات التعليمية من مختلف الزوايا ، ولقصور الرؤية الفردية فى الإحاطة بكل جوانبها ومسبباتها .

ويؤكد ذلك ما أوضحه (دوبريش Dobrich 97) [٣٤] من أن « نشأة المؤسسات البحثية من ناحية والمبادرات والمحاولات المتمثلة فى البحوث المؤسساتية التى قامت بها العديد من المنظمات الدولية والاقليمية الحكومية وغير الحكومية والاستشارية كل ذلك فى حقيقة الأمر كان بهدف أقامة الجسور بين الباحثين من مختلف التخصصات وصنوف المعرفة للوصول إلى حلول منطقية للمشكلات التربوية المتعددة » . والتى تتطلب العديد من الأساليب والأدوات من منطلق أن جهود الفرق البحثية ذات الرؤية المشتركة تؤدى إلى نتائج ذات معقولية وواقعية للمشكلات التربوية ، وثمة نقطة أخرى أنه مع تنامى الاتجاه نحو زيادة التداخل بين العلوم وظهور علوم جديدة فى المجال التربوى كان يظن أنها بعيدة الارتباط والتأثير تعاظم معها فكرة تكوين الفرق البحثية وبغية الاستفادة من العقلية والذاكرة الجماعية وانحسار الرؤية الفردية المحدودة الأمر الذى مؤداه زيادة الاتجاه نحو إجراء البحوث التربوية الفريقية .

ـ تزايد الاهتمام بالبحوث طويلة المدى إلى جانب البحوث قصيرة الأمد

فلقد أوضح (وليش Welch 98) [٣٥] أن ثمة جانبا مهما فى تحليل البحث التربوى المعاصر هو حدود الوقت الذى يمنح لاعطاء فريق البحث للإنتهاء من دراستهم ، فالبحث

دائما تنظم هياكله أو إجراءاته وفقا لكمية الوقت المتاح له ، فالأبحاث المعقدة تستغرق وقتا أطول لأنها تنطوى على ظاهرة تربوية تحتاج ملاحظتها أو رصدها وقتا أطول . وبغية التأكد من ثبات الثقة فى النتائج النهائية ، لذلك فإن هذه الأنواع من الهيكلية تفضله المنظمات البحثية الدولية والحكومية لكونها تحتاج إلى نتائج لها ما يبررها فى نطاق زمنى معقول ، هذا فضلاً عن مجموعة أخرى من العوامل ينبغى أخذها فى الحسبان مثل (الميزانية المتوفرة) وعدد الباحثين والخبراء ، وطبيعة المشكلة ، وهذه عوامل تؤثر على كمية الوقت المستنفذ فى المشروع البحثى . وعلى أية حال فإن البحوث طويلة الأمد تعتبر أفضل من البحوث قصيرة الأمد خاصة فى المجال التربوى والتى غالبا ما يقوم بها باحثون قليلو الخبرة الأمر الذى يستتبعه نتائج غير موثوق بها وقد تنهض على التخمين .

ـ تنامى الاتجاه نحو بحوث الفعل Action Research

لقد مثلت حركة التربية التقدمية التى بدأت فى الستينات من القرن العشرين العامل المسبب الرئيسى للتطورات المتلاحقة فى بحوث الفعل أو العمل ، لاسيما مع تطبيق الطريقة العلمية فى حل المشكلات التربوية ، ويوضح ذلك (هود جكنسون Hodgkinson 96)[٣٦] بقوله : « إن بحوث العمل هى نتيجة منطقية للوضع التقدمى ، فبعد تعليم الطلاب كيف يعملون لحل مشكلاتهم ، فإن الخطوة التالية هى تبنى المعلمين أنفسهم ما علّموه للطلاب ومشاركتهم فى حل المشكلات الناجمة عنه بطريقة تعاونية » . ومع اقتراب نهاية القرن العشرين كان لبلوغ حركة بحوث الفعل مقاصد متعددة ذات طبيعة عملية وإيديولوجية وسياسية حيث كان يرى البعض أنها تصحيح ضرورى لفشل الهيئات الرسمية فى تنفيذ نتائج البحوث التقليدية وأنها وسائل لتحسين نوعية الحياة ، ولعل ذلك هو ما جعل الاتجاه نحو بحوث الفعل يجد صدى كبيراً عند الباحثين المعاصرين ، ويمثل أحدى ملامح التغير فى توجهات البحث التربوى المعاصر .

ـ تزايد الاتجاه نحو البحث التطبيقى التربوى بجانب البحث الأساسى :

لقد أوضح (مندى Mundy 98) [٣٧] أن البحث الأساسى يجرى بغية إنتاج معرفة عن النقطة البحثية موضع الدراسة والبحث ، حتى وإن كانت النتائج لا تخدم غرضا مباشراً ، فى حين أن من ركائز البحث التطبيقى أن تفضى الموضوعات التى يدور البحث فيها إلى منتج قابل للاستعمال المباشر ومن أمثلة تلك البحوث التى ترمى إلى تطبيق برنامج «الجودة الشاملة » على تحسين أداء إحدى المؤسسات التعليمية . إن النظرة التحليلة إلى الوضع الدولى يكشف لنا أن عدداً قليلاً من الدول لديها الامكانات الاقتصادية الضرورية

للقيام بالبحوث الاساسية ولأن كثيراً من الدول تشعر بضغوط الحاجات الاقتصادية والتعليمية الملحة . الأمر الذى يكون مفاده أنها تعطى الأولوية للبحوث التطبيقية (D&R)، والواقع أن البحث الاساسى الذى يضع الاساس النظرى للنماذج التعليمية التى يرتكز عليها البحث التطبيقى فى البلاد النامية يجرى القيام به فى الدول المتقدمة .

ويمكننا القول بأن المتغيّرات العالمية الراهنة والتى من أهمها بزوغ التكتلات الاقتصادية ، وظهور الشركات متعددة الجنسيات ، واشتداد حدة المنافسة العالمية التى تتطلب جودة المنتجات ومن ثم تتطلب مخرجات تعليمية مدربة وعالية المهارة تجعل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء معنية بتحقيق التنمية الشاملة فى كافة المجالات ، مما يعنى تزايد الطلب على البحث التطبيقى بجانب البحث الأساسى ، ويصدق هذا الوضع إلى حد كبير على البحث التربوى التطبيقى .

ـ تنامى الاتجاه نحو البحوث الكمية بجانب البحوث الكيفية أو النوعية .

فمن المعلوم أن البحوث الكيفية تختلف فى مناهجها وأدواتها عن البحوث الكمية ، وتجدر الإشارة إلى أن كلا النمطين مطلوب بشدة من أجل الوفاء بمتطلبات النظم التعليمية وبخاصة فى العقود القادمة ، على أن البحوث الكمية يتعاظم الاهتمام بها نظراً لدقتها وموضوعيتها فى كثير من الأحيان ، وعلى الرغم من إدراك هذا الفرق النوعى ، فإن ثمة صعوبة لكثير من الدول النامية فى إجراء البحوث الكمية إذ تفتقد هذه الدول إلى بنية تنظيمية ثابتة لجمع البيانات الدقيقة والموثوق فيها ، والأخطر من ذلك أن وزارات التربية والتعليم فى تلك الدول ليس لديها إدارات إحصاء مزودة بمصادر وافية وحديثة تنهض عليها البحوث الكمية فى التربية . وعلى أية حال تظل فكرة التكامل بين البحوث الكمية والكيفية هى الفكرة الأكثر رسوخاً فى المجال التربوى المعاصر (٣٨) .

ـ تزايد الاتجاه نحو البحث للإبداع وتوليد المعرفة بجانب البحث لإعادة إنتاج المعرفة .

فثمة بحوث كثيرة تجرى ويكون هدفها الأساسى التوصل إلى منتج (نتائج وتوصيات) غايته النشر . حيث تكون العملية البحثية برمتها هنا (خطة البحث وفكرته والبنية الداخلية أو المنهجية واختيار فريق البحث والتمويل) موجهة لهذه الغاية الأمر ، الذى يكون مفاده أن تصبح النتائج أقل أهمية ، كما يظهر البحث فى جملته فى شكل مقالة أو تقرير بحثى ، بيد أنه فى عصر المعرفة والتكنولوجيا والتنافسية ، عصر الإبداع الفكرى والتميز بات على النظم التعليمية أن تغير من أساليبها وفلسفاتها وسياساتها لتكون قادرة على القيام بدورها الجديد ، وأن تضع فى مقدمة أهدافها تكوين الفرد القادر على الإبداع والابتكار والقادر كذلك على التواصل مع ما فى المجتمع من إبداع وابتكار(٣٩) . من هنا

فالقول بأن الأمر قد اقتضى بالتالى بزوغ نوع أخر من الأبحاث التربوية تهدف إلى إبداع وتكوين معرفة جديدة ـ تساير التغيرات الحادثة فى التعليم ـ حيث تكون الجهود مركزة فيها لتطوير منهجيات جديدة وتخليق أدوات بحثية مبتكرة وبناء نماذج نظرية جديدة تسمح بالكشف عن الطاقات الإبداعية الكامنة فى الطبيعة الانسانية .

ـ تزايد الاتجاه نحو البحث فيما بين فروع المعرفة "Interdisciptinary Sciences" بجانب البحث أحادى المعرفة :

لقد أضحى البحث فيما بين فروع المعرفة توجهاً علمياً مستقراً فى الإطار المعاصر ، بينما تفقد الدراسات التى تقتصر على أحد فروع المعرفة أهميتها تدريجيا . وقد برزت هذه الخاصية التى أصبحت تميز التقدم (البحث) العلمى المعاصر على السطح ، حينما حاول الباحثون أن يصنفوا البحوث على المستوى القومى فى ضوء معيار التخصصات العلمية وليس فى ضوء معيار أوسع مثل قضايا المجتمع (٤٠) . ومع أن العلم التربوى المعاصر يتطلب مزيداً من التركيز على نوع البحوث التى يحدث فيها الدمج بين أكثر من حقل من حقول المعرفة ، وإن المستقرئ لحالة البحث التربوى المعاصر يلحظ أنه مازال محصوراً داخل الحدود التقليدية فى حجرات الأقسام العلمية ، إلا أن ما تطالب به الهيئات الدولية وكثير من الحكومات لبحث بعض القضايا ذات الصلة بمجال التربية والتى لا ترتبط مباشرة بتخصص معين قد أفضى إلى ظهور الحاجة للبحث بين فروع المعرفة التربوية ، بل إلى أكثر من ذلك فيما بين فروع العلم التربوى وبين تخصصات العلوم الطبيعية .

ـ تنامى الاتجاه نحو البحوث بالتكليف بجانب البحوث الاختيارية :

لعل المتأمل لخريطة البحث العلمى العالمى المعاصر يلحظ تزايد الاتجاه نحو إجراء البحوث بالتكليف من قبل الحكومات أو المنظمات الدولية بجانب البحوث الفردية أو الجماعية الاختيارية التى تجرى داخل مؤسسات البحث العلمى ، ففى البحث الأول تتحدد المشكلة على المستوى القومى ، وفى موضوع مناسب يستحق الدراسة ونتائجه لها آثار جد كبيرة على جوانب منظومات فرعية عديدة بالمجتمع ، حيث يطلب من مجموعة من الخبراء المشاركة فى جوانب البحث وغالبا ما تتوافر ميزانية مجزية ، ويتم العمل فى إطار زمنى محدد ، ولا توجد هنا مشاكل كثيرة لأن مقومات العمل قد وفرتها الهيئات القائمة على البحث ، وترتكز الأهمية إلى حد كبير على نوعية العمل الناتج الذى يظهر تنوعاً هائلاً قائماً على عوامل عدة مثل إدارة البرنامج ونوعية الفريق البحثى ، ومكان المواقع الميدانية والمشاكل التى يتناولها البحث . وبالطبع يكون الناتج دليلاً على نوعية العمل الجيد ، أما فى حالة البحث الاختيارى فيكون الوضع معقداً إلى حد ما من منطلق أن فكرة الموضوع

البحثى تنشأ تبعاً لرغبة الباحث نفسه ، ومبادراته وقد يعوزه التمويل المناسب ، والإطار المؤسسى الذى يكسبه المصداقية (٤١) . ومن الملاحظ تنامى الأخذ باتجاه البحوث بالتكليف لدى المشتغلين بالبحث التربوى ، ويتم ذلك من قبل جهات حكومية أو مؤسسات دولية مثل البنك الدولى ومنظمة اليونسكو .

ـ تزايد الاهتمام بالبحوث المستقبلية ومناهجها

لقد تزايد الاهتمام المعاصر بدراسات المستقبل ومناهجها ، وبالتالى أدى هذا الاهتمام البحثى فى مجال المستقبليات إلى إحداث نقلة كبيرة مما أفضى إلى مزيد من إنضاجها . ولم يعد من المقبول الحديث عن تنبؤ أو شكل واحد للمستقبل ، بل تنامى الاتجاه إلى دراسة الصور والأشكال المختلفة التى يمكن أن يكون عليها المستقبل ، وبدأت عبارات جديدة تبرز على الساحة الفكرية خاصة التربوية والتعليمية مثل المستقبليات أو المشاهد البديلة (السيناريوهات) ، واستشراف المستقبل ، والتحليل المستقبلى ..

ويأتى هذا بديلاً عن المصطلحات التى كانت سائدة من قبل والتى كانت تقوم على أساس أن « المستقبل هو مجرد امتداد تلقائى أو منطقى للحاضر » يمكن التعرف عليه بأساليب الإسقاط ، أو أن ثمة حتمية تاريخية تحدد المستقبل ، أو أنه يمكن النظر إليه وتحديده على أساس تصورات مثالية ذاتية أو فكرية .. ولكن تغير هذا المفهوم إلى اعتبار المستقبل « حالة نوعية » مختلفة قابلة للتخطيط الاستراتيجى (٤٢) . وامتد هذا الفهم إلى الميدان التربوى حيث تزايد الاهتمام باستشراف مستقبل النظم التعليمية ، من خلال التنبؤ العلمى بما سوف تؤول إليه على مدى المستقبل المنظور أو المتوسط أو البعيد .

وإذا كان ما سبق رصداً لأهم اتجاهات التغير والتحديث فى بنية البحث التربوى المعاصر . فهل مجتمعنا التربوى خاصة (أساتذة التربية) فى حاجة إلى الأخذ بهذه التوجهات فى المرحلة القادمة ؟ وما متطلبات تفعيل هذه التوجهات ؟ وما هى معوقات الأخذ بها ؟ ولعل ذلك ما سوف نتبينه من الدراسة الميدانية وما تسفر عنه من نتائج .

ثالثاً : الدراسة الميدانية

لقد استهدفت الدراسة الميدانية :

١ ـ تحديد أهم مجالات وأولويات البحث التربوى المعاصر من وجهة نظر أساتذة بعض كليات التربية .

٢ ـ التعرف على وجهة نظر أساتذة التربية حول مدى حاجة مجتمعنا التربوى للأخذ ببعض توجّهات البحث التربوى المعاصر ومتطلبات تفعيل هذه التوجيهات ومعوقات الأخذ بها وكمؤشرات تؤخذ فى الحسبان عند بناء السيناريوهات المستقبلية .

عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من (٤٠) أستاذاً من أساتذة بعض كليات التربية والمركز القومى للبحوث التربوية (عين شمس ، الإسكندرية ، طنطا ، الأزهر ، قناة السويس، حلوان ، كفر الشيخ ، بنى سويف) .

مراحل بناء الاستبيان :

لقد مرت عملية الاستبيان بالمراحل التالية :

أ ـ تحديد المحاور الرئيسية والصياغة الأولية لفقراته :

حيث قام الباحث فى هذه المرحلة بتحديد قائمة أولية بالمحاور الرئيسية للاستبيان والفقرات التى يمكن تضمينها كل محور والمنبثقة من الدراسة النظرية والأدب التربوى المتعلق بالأولويات والتوجهات الحديثة فى البحث التربوى والتى سبق عرضها ـ ومع أن الأدب التربوى قد جاء بالعديد من التوجهات الحديثة إلا أن الاستبانه قد تم اقتصرها على مايلى وبحسبانها أبرز تلك التوجهات .

١ ـ مجالات البحث التربوى ذات الأولوية فى الوقت الراهن والمستقبلى .

٢ ـ من حيث التوجهات فى بنية البحث التربوى فقد تم الاقتصار على :

ـ التوجه نحو بحوث الفريق Team Work Research

ـ التوجه نحو بحوث الفعل Action Research

ـ التوجه نحو بحوث المستقبل Prospective Research

ـ التوجه نحو الاستفادة من نتائج البحث التربوى (البحث التطبيقى) D & R

ومما تجدر الإشارة إليه أن المحور الأول قد تضمّن طلباً محدداً من السادة أفراد العينة وهو وضع ترتيب لمجالات معينة تم اشتقاقها من الإطار النظرى ، وأكدت عليها الدراسات والمؤتمرات ، وذلك وفقاً لدرجة أهميتها من وجهة نظرهم وفى ضوء الأهداف والتوقعات الاجتماعية من البحث التربوى فى مصر .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المحور قد تضمن سؤالاً مفتوح مفاده مجالات مطلوبة ويجب طرحها على أجندة البحث التربوى الحديث لتطوير وتحديث النظام التعليمى ووفقا لترتيب أولوياتها من وجهة نظر السادة أفراد العينة ، أما المحاور (٢, ٣, ٤, ٥) : فقد تضمن كل منها سؤال رئيسى ، يجيب عليه أفراد العينة ووفقا لثلاث اختيارات (أوافق بشدة)

وقُدرت له ثلاث درجات ، (أوافق إلى حد ما) فقد قدر له درجتان ، (لاأوافق) وقدر له درجة واحدة ، هذا فضلا عن سؤالين فرعيين أخرين مفاد الأول : متطلبات تفعيل التوجه المدرج فى السؤال الرئيسى من وجهة نظر أفراد العينة والثانى :عقبات أو صعوبات الأخذ بهذا التوجه من وجهة نظر أفراد العينة .

ب ـ مرحلة التطبيق المبدئى للاستبيان :

حيث تم عرض الاستبيان على ثمانية من أساتذة كليات التربية كمحكمين * ، وقد طُلب منهم فى هذه المرحلة أن تدور استجاباتهم حول إضافة أية ملاحظات تكون غير واردة بالاستبيان وحذف أية ملاحظات أخرى ، هذا بالاضافة إلى الملاحظات المتعلقة باللغة وأسلوب الصياغة ، وفى ضوء الملاحظات التى أبداها السادة المحكمون تمت إعادة صياغة بعض العبارات حتى أصبح الاستبيان فى صورته النهائية كما هو موضح فى الملحق رقم (٢) .

جـ ـ صدق الاستبيان :

اعتمد الباحث فى هذا الجانب على صدق المحكّمين باعتباره من الأساليب التى تتناسب مع هذا النوع من الدراسة ، حيث قام الباحث بعرض الاستبيان فى صورته النهائية على عدد من الأساتذة (٦) وأسفر ذلك عن وجود درجة عالية من الاتفاق حول صلاحيةالاستبيان لقياس ما وضع لقياسه .

أسلوب المعالجة الاحصائية :

بعد تطبيق الاستبيان وتحليله تم إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسب الآلى ، حيث تم استخراج النسب المئوية لتكرارات الرتب المعطاة من قِبل أفراد العينة بعد ترميزها وترقيمها وخاصة فيما يتعلق بوضع ترتيب لأولويات البحث التربوى المعاصر وباستخدام برنامج :

SPSS for Micro Soft Windows . Release 6.0

مع الأخذ فى الاعتبار أن المجال الذى يحظى بأعلى نسبة اتفاق فى الرتبة يكون أول هذه المجالات أهمية وبحسبان أفراد العينة قد وضعوا له رقم (١) . فعلى سبيل المثال فقد حظى مجال التنمية المهنية العلمية للمعلمين باتفاق (١٨) أستاذاً على أن يكون هو المجال الأول وبنسبة اتفاق ٤٥ ٪ ** من أفراد العينة البالغ (٤٠) استاذ وهكذا ***.

---

* راجع ملاحق الدراسة .
** توزعت باقى النسب على المجالات الأخرى .
*** راجع ملاحق الدراسة .

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

ويتضمن هذا الجزء عرضاً لأهم النتائج التى أسفرت عنها الدراسة وذلك على النحو التالى :

أولاً : فيما يتعلق بمجالات وأولويات البحث التربوى المعاصر

فمن تحليل استجابات أفراد العينة حول وضع ترتيب للمجالات التى يجب أن يركز عليها البحث التربوى فى المرحلة الآنية والمستقبلية فى مصر وفقا لدرجة أهميتها فى ضوء الأهداف والتوقعات المجتمعية من البحث التربوى حيث أسفر ذلك عن الجدول التالى :

جدول رقم (١) يوضح النسب المئوية والرتبة داخل المحور

وداخل الاستبيان لمجالات البحث التربوى المعاصر من وجهة نظر أفراد العينة

مجالات البحث التربوى المقترحة	النسب المئوية لاتفاق أفراد العينة على ترتيب العباره	الرتبة	
		داخل المحور	داخل الاستبيان
١ـ مجال التنمية المهنية والعلمية المستمرة للمعلمين .	٤٥ ٪	١	١
٢ـ مجال تطوير وتحديث المناهج .	٤٠ ٪	٣	٢
٣ ـ مجال الصيغ التعليمية الحديثة .	٤٨ ٪	٧	٣
٤ ـ مجال اقتصاديات العملية التعليمية .	٣٠ ٪	٢	٤
٥ ـ مجال إدارة العملية التعليمية .	٤٠ ٪	٤	٥
٦ ـ مجال ديمقراطية التعليم .	٤٣ ٪	٥	٦
٧ ـ مجال الجودة النوعية فى التعليم .	٤٠ ٪	٦	٧

من الجدول السابق يتضح :

١ ـ أن مجال « التنمية المهنية والعلمية المستمرة للمعلمين » يجب أن تتسيد تلك المجالات التى ينبغى أن يُعنى بها البحث التربوى فى المرحلة المقبلة ، حيث حظى بنسبة اتفاق (٤٥ ٪) من أفراد العينة على أن يكون المجال الأول ، الأمر الذى قد تعزوه الدراسة إلى أن المعلمين فى السنوات القادمة من القرن الحادى والعشرين سوف يشكلون العامل المحدد لنوعية التعليم على كافة المستويات ، وأن التقنية سوف تزيد ولن تقلل من

الحاجة إلى معلمين جيدين يمارسون أساليب تدريس مبتكرة ، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى التنمية المستمرة للمعلمين علمياً ومهنياً إذا ما أردنا إصلاحاً حقيقياً للنظام التعليمى ، فبعض المعلمين بحاجة إلى أن يكونوا نموذجا للمهارة الفائقة أو النضج مثل بعض المدربين ومصمّمى البرامج التعليمية ، بينما يحتاج بعضهم الآخر إلى أن يكونوا وسيلة اتصال مثل مديرى المنظمات التعليمية تنطبق على كل المستويات المختلفة بدءاً من الطفولة المبكرة وحتى مرحلة التعليم الجامعى وتعليم الكبار ، وأنه إذ كان المعلمون على هذه الدرجة من الأهمية التى ينادى بها معظم التربويون ويعتقدها معظم الطلبة وأولياء الأمور فإنه يتعين على البحث التربوى بعد إدخال الإصلاحات والتجديدات عليه أن يبحث عن طرق جديدة لاستقطاب معلمين متميزين . وعموماً يمكن القول بأنه لابد من أن تكون برامج التنمية المهنية العلمية للمعلم جزءاً مهماً من استراتيجية الإصلاحات التربوية وعلى قمتها البحث التربوى فى مصر .

٢ ـ كما حظى « مجال اقتصاديات التعليم » بمكانة ثانية حيث حظى بنسبة اتفاق (٣٠٪) من أفراد العينة أن يكون المجال الثانى فى ترتيب تلك المجالات التى يجب أن تكون على قائمة أولويات البحث التربوى فى المرحلة القادمة ، سيما فى ظل تنامى قضية ترشيد الإنفاق على التعليم الحكومى وبزوغ ظاهرة خصخصة التعليم ، وفى ظل التزايد المتسارع على الطلب الاجتماعى على التعليم وعجز الحكومات عن تدبير موارد التعليم. ولاشك أن كل ذلك يلقى بتبعات جديدة على البحث التربوى إذ يقع عليه عبء البحث أو اقتراح تدابير جديدة يكون من شأنها اقتراح مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم ويمكن الاخذ بها وتنفيذها .

٣ ـ وقد تلى هذا المجال « مجال تطوير وتحديث المناهج التعليمية » حيث حظى بنسبة اتفاق (٤٠٪) من أفراد العينة على أن يكون هو المجال الثالث . الأمر الذى ترجعه الدراسة إلى أن تحسين مستوى المنهج المدرسى ، هو إحدى الضرورات الرئيسية لتحسين نوعية التعليم، فالعصر الحالى هو عصر تدفق المعلومات بشكل هائل، ومن ثم تشير الكتابات إلى وجود شبه إجماع فى أوساط القائمين على الإصلاح التعليمى حول ضرورة إدخال إصلاحات جذرية فى محتوى المناهج التعليمية التقليدية وتنظيماتها . فثمة حاجة

واضحة إلى تدريب الطلاب على مهارات تحديد مواقع المعلومات وتقويمها واستخدامها بفعالية ، ويجب أن تكون المواد التعليميه ذات مرونة كافية لحفز الطلاب للمشاركة النشطة فى العملية التعليمية ، إذ لم يعد التعليم التقليدى القائم على الحفظ والاسترجاع مناسبا لعصر المعرفة والتكنولوجيا . من هنا فالقول بأن العبء الأكبر فى تحديث هذه المناهج وتطويرها يقع على عاتق البحث التربوى والذى لابد أن يضطلع بدور أساسى فى البحث عن كيفية إدخال التقنية إلى جسم التعليم وكيفية استيعاب التلميذ لهذه التقنية واستعمالها بنجاح .

٤ ـ أما فيما يتعلق بمجال « إدارة العملية التعليمية » فقد حظى بنسبة اتفاق (٤٠٪) من أفراد العينة على أن يكون المجال الرابع ، الأمر الذى قد تعزوه الدراسة إلى ادراك أفراد العينة لأهمية الإدارة التعليمية وبحسبانها تمثل الرأس من الجسد وأن ثمة مشكلات تنوء بها الادارة التعليمية فى مصر ويترتب على هذه المشكلات اخفاق الادارة التعليمية فى تحقيق أهدافها ، لذا بات من الضرورى على البحث التربوى المعاصر البحث عن السبل الكفيلة بتخليص الإدارة التعليمية من هذه المشكلات وتغيير حالتها ، بحيث تصبح قادرة على الاضطلاع بدورها القيادى فى مسيرة التطوير والتحديث اللذين تشهدها كل جوانب المنظومة التعليمية والتربوية حاليا .

٥ ـ وفيما يخص مجال « ديمقراطية التعليم » فقدوافق (٤٣٪) من أفراد العينة على أن يكون المجال الخامس ، الأمر الذى قد ترجعه الدراسة إلى أنه فى ظل تنامى ظاهرة التعليم المتميز للقادرين يظل مبدأ الديمقراطية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من المبادئ أو الأهداف المجتمعية المهمة التى نسعى من خلالها إلى أن نخلق نظاما تعليمياً فعالاً للطلبة كافة على أن يشمل ذلك الطلبة الأقل حظا من الناحية الاقتصادية ، بسبب المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية المتدنية أو لسبب آخر ، وكذلك نساعد الطلبة كافة على تحقيق مستويات عليا من التحصيل الاكاديمى . الأمر الذى يلقى على البحث التربوى بتبعات جديدة يكون من شأنها كيفية إحداث تطوير وتحديث التعليم مع المحافظة على هذا المبدأ حفاظا على الاستقرار الاجتماعى .

٦ ـ أما فيما يتعلق « بمجال الجودة النوعية فى التعليم » فقد وافق (٤٠٪) من أفراد العينة على أن يكون المجال السادس ، الأمر الذى قد تعزوه الدراسة إلى تنامى الاتجاه

بين أفراد العينة إلى رفض ثقافة الحد الأدنى ، الذى يعيش فى إطاره التعليم المصرى وضروره الاتجاه إلى ثقافة الجودة النوعية بالنسبة للطالب والمعلم ، ومن ثم مكونات العملية التعليمية ، وفى ظل اشتداد المنافسة العالمية نحو الجودة والابداع فى التعليم ، ولا شك أن ذلك يلقى بتبعات جديدة على كاهل البحث التربوى المعاصر يكون مفادها تأصيل مفهوم الجودة الشاملة (TQM) فى منظومة التعليم .

٧ ـ ويأتى « مجال الصيغ التعليمية الحديثة » فى المرتبة السابعة حيث وافق (٤٨ ٪) من أفراد العينة أن يكون المجال السابع ومع أنه قد حظى بمرتبة متقدمة لدى بعض السادة أفراد العينة فإنه احتل هذه المكانة فى الترتيب العام . الأمر الذى قد تعزوه الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة يدركون حجم المشكلات التى تعانى منها المجالات السابقة هذا فضلاً عن أن الميدان التربوى يعانى من مشكلات عديدة فى المبانى المدرسية ومكوناتها والمكتبات المدرسية وشكلها ومحتواها والمعلم ومستواه العلمى والأكاديمى والمهنى واستراتيجيات التدريس وأشكال الأنشطة المدرسية وأساليب التقويم والإدارة المدرسية والاشراف الفنى ، وعلاقة المؤسسة التربوية بالمجتمع المحلى والأمية ، إن هذه المشكلات مركبة ويتطلب حلها أستنفاذ كل الجهود البحثية لمحاصرتها ، ومع أن عملية تحديث العملية التربوية من خلال الأخذ بالصيغ التعليمية المستحدثة يعد أمراً جوهرياً ولا ينبغى أن يكون على هامش اهتماماتنا ، ولا ينبغى أن يكون أمراً بعيداً عن تصوراتنا وآمالنا المستقبلية سيما وأن المستقبل القريب سيحمل معه تحديا حقيقيا لمجتمعنا يتمثل فى سطوة المعرفة وقوتها فإننا لا يمكن أن نوجّه جهودنا البحثية فى المرحلة القادمة إلى البحث عن الصيغ التعليمية المستحدثة فى ظل تنامى هذه المشكلات التى تعانى منها المنظومة التعليمية ، التى يجب أن تتوجه جهودنا البحثية لإيجاد السبل والبدائل لحلها فى المرحلة الآنية والمستقبلية .

أما فيما يختص بالسؤال الثانى داخل هذا المحور والمتعلق بمجالات أخرى مطلوبة ويجب طرحها على أجندة البحث التربوى المعاصر لتطوير النظام التعليمى ووضع ترتيب لها وفقا لأهميتها من وجهه نظر السادة أعضاء العينة ، فذلك يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٢) يوضح المجالات الأخرى التى يجب طرحها على أجندة البحث التربوى من وجهة نظر السادة أفراد العينة وفقا لأهميتها

مجالات البحث التربوى المقترحة	التكرارات	الأهمية
ـ فلسفة التربية بما تتضمنه من مسائل قيمية وأخلاقية .	٣١	١
ـ التخطيط التعليمى وأساليبه .	٣٠	٢
ـ الابتكار والابداع فى التعليم .	٣٠	٣
ـ التوجه الاسلامى للتعليم فى ظل تنامى تدويل التعليم .	١٨	٤
ـ أساليب التعليم فى مواجهة العولمة .	١٦	٥
ـ التعليم المرتبط بسوق العمل والبيئة .	١٥	٦
ـ قياس كفاءة المؤسسات التعليمية .	٩	٧
ـ التعليم للأفراد ذوى الاحتياجات الخاصة .	٦	٨

ثانيا : فيما يتعلق بالتوجهات المختلفة فى تطبيق البحوث التربوية

أ ـ بحوث الفريق Team Work Research

فبحساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة حول السؤال الرئيسى المتضمن فى هذا التوجه ومفاده هل ترى سيادتكم أن هذا التوجه مطلوب الأخذ به فى مؤسساتنا التعليمية حاليا حيث أسفر ذلك عن الجدول التالى :

جدول رقم (٣) يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة نحو التوجه إلى بحوث الفريق

درجة الموافقة	التكرارات	النسبة المئوية
موافق بشدة	٣٨	٩٥٪
موافق إلى حد ما	٢	٥٪
لا أوافق	-	-

من الجدول السابق يتضح لنا ارتفاع النسبة المئوية (٩٥٪) لدرجة الموافقة بشدة بين أفراد العينة الأمر الذى قد تعزوه الدراسة إلى موافقة معظم أفراد العينة على ضرورة الأخذ

بالاتجاه نحو البحث الجماعى وانطلاقا من أن هناك العديد من المشكلات فى المجال التربوى التى يصعب على فرد ما أوحتى بعض الأفراد أن يقوموا بها ، ومع أن البحوث الفردية مطلوبة ، فإن الأمر الأكثر إلحاحاً هوالبحوث الفريقية ، ذلك أن تعميم نتائج البحوث تحتاج إلى إجراء بحوث شاملة تتناول ظاهرة أو مشكلة ما على مدى جغرافى وزمانى أكثر اتساعا من امكانات فرد ما ، أو بعض أفراد قلائل ، لذلك فإن روح الفريق فى إجراء البحوث الجماعية لابد أن تسود بين التربويين الذى يمارسون البحث العلمى حتى تكون البحوث أكثر اقترابا من الواقع ، وحتى تكون نتائجها أكثر ارتباطا به ، بل يصبح من المنطقى أن تعمم النتائج التى يتم التوصل إليها . أن هذه المنطلقات جميعا تعد نقطة البداية ليكون البحث التربوى أداة حقيقية لتطوير وتحديث العملية التعليمية ولاشك أنه لا تطوير شامل أو علمى الا بالبحث التربوى ، ومن المؤكد أن هذا الأمر يستلزم ويستحق منا كل الاهتمام إذا كان لنا أن نطور العملية التعليمية تطويراً حقيقياً .

أما فما يتعلق بالسؤال المفتوح الأول والمدرج تحت هذا التوجه ومفاده : ما هى متطلبات تفعيله ؟ فقد رصد عدداً كبيراً من أفراد العينة هذه المتطلبات والتى يمكن إجمالها فيما يلى :

١ ـ نشر ثقافة البحث الفريقى بين الباحثين من خلال تنظيم ورش العمل والندوات والمنشورات .

٢ ـ تشجيع نشر الأبحاث الفريقية فى المجلات والمنشورات ذات السمعة العالمية والاقليمية والمحلية .

٣ ـ ضرورة وجود استراتيجية بحثية واضحة ومحددة المعالم لأولويات البحث التربوى تشمل مختلف المجالات والموضوعات التى يمكن أن تساهم فى إجرائها الفرق البحثية ذات التأهيل والمهارة العالية من خلال تجسيد العلاقة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم .

٤ ـ أن تحدّد بوضوح المعايير الموضوعية التى يتم من خلالها تحديد تلك الأولويات لهذه البحوث والمشاركين فيها .

٥ ـ أن يتم تشجيع إجراء هذه الأبحاث بإعطائها تقديراً أكبر فى نظم الترقيات أو فى مقدار المكافآت المالية المخصصة لها .

٦ ـ أن تعلن الجامعات ومؤسسات البحث التربوى المعنية عن جوائز جامعية تشجيعية لأفضل الأبحاث التى يتم إجراؤها من خلال فريق بحثى مختلف أو متكامل التخصصات.

وفيما يختص بالسؤال المفتوح الثانى المدرج تحت هذا التوجه والخاص بعقبات الأخذ بذلك التوجه ، فقد أشار عددٌ من أفراد العينة إلى بعض العقبات والصعوبات التى تصادف هذا التوجه وهى :

١ ـ قلة الاعتمادات المالية المخصصة للفرق البحثية مما يجعل دراسة تلك المشكلات التى تجرى على المستوى القومى أو المؤسس أو الجماعى فى الأقسام الأكاديمية تتعثر .

٢ ـ أن أغلب البحوث الفريقية يأتى تمويلها والإشراف عليها من جهاتٍ حكومية أو غير حكومية محلية أو أقليمية أو دولية مما يجعلها تفرض سيطرتها على نوعية تلك الأبحاث وموضوعاتها .

٣ ـ عدم تنامى الوعى الكافى لدى القيادات التربوية بقيمة وجدوى الأبحاث الفريقية .

٤ ـ عدم توافر العدد المناسب من الباحثين التربويين المؤهلين لإدارة وتنفيذ أبحاث الفريق .

٥ ـ كثرة الأعباء التدريسية والمكتبية والحياتية لأساتذة كليات التربية تجعلهم يحجمون عن المشاركة فى مثل هذه الأبحاث .

ب ـ بحوث الفعل أو العمل Action Research

فبحساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة حول السؤال الرئيسى المتضمن فى هذا التوجه ومفاده : هل ترون سيادتكم أننا بحاجة إلى تطبيق بحوث الفعل فى مدارسنا ومؤسساتنا التعليمية ؟ حيث أسفر ذلك عن الجدول التالى :

جدول رقم (٤) يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة نحو حاجاتنا إلى تطبيق بحوث الفعل بصرف النظر عن تخصصاتهم التربوية .

درجة الموافقة	التكرارات	النسبة المئوية
موافق بشدة	٣٧	٩٢,٥٪
موافق إلى حد ما	٢	٥٪
لا أوافق	١	٢,٥٪

من الجدول السابق يتضح لنا ارتفاع النسبة المئوية إلى (٩٢,٥٪) لدرجة الموافقة بشدة بين أفراد العينة ، الأمر الذى ترجعه الدراسة إلى موافقة معظم أفراد العينة على أننا بحاجة إلى تطبيق بحوث الفعل فى مدارسنا ومؤسساتنا التعليمية ، وانطلاقا من أن بحوث الفعل ترتبط بمواقف معينة وتختص بتشخيص مشكلات بعينها فى سياقات معينة ، ومن ثم يحاول القائمون على دراستها بحلّها ضمن هذه السياقات . فضلا عن كونها ابحاثاً

جماعية حيث تتولى الفرق البحثية دراستها ضمن مشروعات بحثية متكاملة . هذا بالاضافة إلى أنها أبحاث يجرى تقييمها من داخلها . بمعنى أن عمليات التعديل والتغيير يتم تقييمها بصورة مستمرة أثناء العمل الجارى . وعموما فإن أبحاث الفعل ينبغى أن تسهم ليس فقط فى الممارسات الواقعية فحسب بل يجب أن تتجه صوب نظرية تربوية قابلة لأن تكون فى متناول جميع العاملين بالحقل التربوى .

أما فيما يتعلق بالسؤال المفتوح الأول المدرج تحت هذا التوجه ومفاده : متطلبات تفعيل ذلك التوجه فقد رصد عدد من أفراد العينة هذه المتطلبات على النحو التالى :

١ ـ ضرورة الوعى بأهمية بحوث الفعل وكيفية المعالجة العلمية لنتائجها .

٢ ـ ضرورة أن يحتك ويتفاعل المشتغلون بالبحث التربوى مع الواقع التعليمى وقضاياه .

٣ ـ التفكير جديا فى إعادة فكرة المدارس النموذجية أو التجريبية التابعة لكليات التربية ومراكز البحوث وذلك بغية إجراء هذه البحوث والحصول منها على نتائج يمكن تعميمها أو تستند إليها القرارات التربوية الصادرة أو المتوقع صدورها .

٤ ـ ضرورة توافر المعلومات والبيانات التربوية الدقيقة وسهولة تدفقها إلى القائمين على إجراء هذه النوعية من الأبحاث التربوية .

٥ ـ ضرورة وجود القوة البشرية من الباحثين المؤهلين والمدربين تدريبا عاليا على تنفيذ بحوث الفعل والذين يتمتعون بنفاذ البصيرة والقدرة على فهم المواقف والحكمة فى اتخاذ القرارات والذين لديهم الطاقة والمقدرة والمهارة فى التعامل مع قضايا التعليم المعقدة.

أما فيما يختص بالسؤال المفتوح الثانى المدرج أسفل هذا التوجه ومؤداه معوقات تعترض الأخذ بهذا التوجه فقد أوضح عدداً من أفراد العينة هذه المعوقات فيما يلى :

١ ـ أن معظم البحوث ، ومن ثم المشكلات التربوية ، تتسم بالعمق والاتساع والأبعاد التاريخية المختلفة ، لذا يصعب الوصول إلى حل أنى لها .

٢ ـ عامل الوقت قد يكون أحد العوامل الهامة والمؤثرة فى تبنى الحلول الوسط أو المؤقته ارضاءاً للمسئولين أو لتهدئة الرأى العام .

٣ ـ قلة عدد الباحثين المؤهلين والمدربين على دراسة المشكلات أو الظاهرات أو القضايا التعليمية باستخدام بحوث الفعل .

جـ - بحوث المستقبل Prospective Research

فبحساب التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات أفراد العينة حول السؤال الرئيسى المتضمن فى هذا التوجه ومفاده : هل ترون سيادتكم ثمة ضرورة فى الوقت الحاضر تحتم على مؤسسات البحث التربوى فى مجتمعنا الانخراط فى بحوث المستقبل . حيث اسفر ذلك عن الجدول التالى :

جدول رقم (٥) يوضح التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات أفراد العينة نحو ضرورة اتجاه مؤسسات البحث التربوى فى مجتمعنا إلى الانخراط فى بحوث المستقبل

درجة الموافقة	التكرارات	النسبة المئوية
موافق بشدة	٣٨	٩٥٪
موافق إلى حد ما	٢	٥٪
لا أوافق	-	-

من الجدول السابق يتضح لنا ارتفاع النسبة المئوية (٩٥) لدرجة الموافقة بشدة بين أفراد العينة ، الأمر الذى قد ترجعه الدراسة إلى موافقة معظم أفراد العينة على وجود ضرورة تحتّم على مؤسسات البحث التربوى فى مجتمعنا الانخراط فى بحوث المستقبل وانطلاقا من أن استشراف المستقبل يمثل أهم أدوار البحث التربوى الحديث الذى يمكن أن يؤثر فى مستقبل الأمة ، فإذا كان هناك ماضى واحد نستفيد من خبراته وحاضر واحد نحاول أن نقومه . فإنه يوجد أكثر من مستقبل علينا أن نستعد له وندرسه ونتوقعه ومهمة البحث التربوى هو أن يضع لنا احتمالات المستقبل المتعددة ، ويقارن بين الاختيارات المتاحة ويحاول أن يرسم سيناريوهات الوضع المستقبلى لكى نختار أكثرها مناسبة ونستعد له. ومما يجعل البحوثَ التربوية المستقبلية حيوية بل ومصيرية التسارع المتزايد فى التطورات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية ، الأمر الذى سينعكس حتما على المجتمع المصرى ، ومما يزيد من خطورة الوضع أن القرن الحادى والعشرين هو قرن البشر حيث تعتمد المجتمعات على رأس المال البشرى لاستخدام منجزات العلم والتكنولوجيا ، ولا يوجد بديل عن التنمية البشرية لمواجهة التغيّرات المصيرية التى ستؤثر فى كل المجتمعات فى القرن الحالى والمجتمع يتوقع من التربية أن تؤدى دورها فى إعداد الأجيال القادمة ليتأقلموا مع التغيّرات الجديدة ويستوعبوها ويطوعوها لصالح المجتمع وعلى البحث التربوى أن يستشرف المستقبل ويحاول التنبؤ بالتغيرات المحتملة ورسم السيناريوهات الأكثر مناسبة للتعامل مع هذه المتغيرات مثل : السياسة التعليمية التى تلائم التغيرات المستقبلية ، الاستراتيجيات المنفذة للسياسات التربوية المستقبلية ، الخطط طويلة الأجل التى تنفذ

السياسات التربوية ، ـ تحديد ملامح مناهج المستقبل ومتطلباتها، نوعية الإعداد لمعلم المستقبل ، التوجهات المجتمعية نحو التعليم للاستعداد لها ، المتطلبات المستقبلية لحاجات المجتمع من القوى البشرية ومتطلبات التنمية .

أما فيما يتعلق بالسؤال المفتوح الأول والمدرج تحت هذا التوجه ومفاده : ما هى الإجراءات والمتطلبات الملقاة على عاتق الجامعات ومراكز البحوث التربوية لتفعيل هذا التوجه ؟

فقد حدد عددٌ من السادة أفراد العينة هذه الإجراءات والمتطلبات التى يمكن إجمالها على النحو التالى :

١ ـ وجود تصور واضح لما سوف يكون عليه المستقبل والعوامل والقوى المختلفة المؤثرة فيه ووضع استراتيجية واضحة للبحوث التربوية المستقبلية المطلوبة ، الأمر الذى يستلزم اشتراك متخصصين فى البرمجة الخطية والتنبئات المستقبلية المبنية على المؤشرات والتوقعات التعليمية .

٢ ـ إعدادٍ عدد من الباحثين فى التخصصات التربوية قادرين على التعامل مع البحوث المستقبلية واستخدام منهجياتها .

٣ ـ نقل تبعية مراكز البحوث التربوية عن سلطة وتمويل وزارة التربية والتعليم بإشراك كليات التربية فى إدراتها والإشراف على خريطة البحوث التى تجرى بها وبالتنسيق بينها وبين خريطة الأبحاث التى تجرى داخل الأقسام التربوية بكليات التربية .

٤ ـ ضرورة وجود خريطة بحثية يحدَّد فيها أولويات العمل التربوى فى المستقبل .

٥ ـ التنسيق بين العاملين فى التعليم والباحثين التربويين فى المراكز البحثية التربوية المختلفة ، وكليات التربية .

وفيما يختص بالسؤال المفتوح الثانى تحت هذا التوجه ومؤداه : أنه إذا كانت بحوث المستقبليات فى التربية غير ضرورية فى الآونة الراهنة . فما المبررات التى تسوقونها : حيث رصد عددٌ من السادة أفراد العينة هذه المبررات على النحو التالى :

١ ـ قلة عدد الباحثين والخبراء الذين لديهم مهارات التعامل مع مناهج ودراسات المستقبل .

٢ ـ عدم دقة المعلومات والبيانات الكافية والتى تنهض عليها هذه البحوث .

٣ ـ عدم وجود سياسة تربوية واضحة المعالم لتحديد أولويات العمل التربوى المستقبلى وما سوف يعانيه من مشكلات .

ثالثا : فيما يتعلق بالاتجاه نحو الاستفادة من نتائج البحوث التربوية فى رسم السياسات التعليمية .

فبحساب التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات السادة أفراد العينة حول السؤال الرئيسى المتضمن فى هذا التوجه نحو الاستفادة من نتائج البحوث التربوية ومفاده هل ترى سيادتكم ثمة ضرورة للأخذ بهذا التوجه فى بنية البحث التربوى الراهنة فى مجتمعنا؟ حيث أسفر ذلك عن الجدول التالى :

جدول رقم (٦) يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة نحو ضرورة الاستفاده من نتائج البحث التربوية

درجة الموافقة	التكرارات	النسبة المئوية
موافق بشدة	٤٠	١٠٠٪
موافق إلى حد ما	-	-
لا أوافق	-	-

من الجدول السابق يتضح لنا أن النسبة المئوية ١٠٠٪ لدرجة الموافقة بشدة بين أفراد العينة ، الأمر الذى تعزوه الدراسة إلى موافقة أفراد العينة بالكامل على حتمية الاستفادة من نتائج البحوث التربوية ، وتأسيساً على أن تغير مفهوم الجامعة وتطور رسالتها وتعدد أهدافها واتساع وظائفها هو أمر أدركه القائمون على شئون الجامعات ، ومن ثم أضحت وظيفة تطوير المجتمع ـ وخاصة النظام التعليمى ـ هى غاية التعليم والبحث ، وفى ظل هذا المفهوم أصبحت الجامعات مطالبة : أن تفتح أبوابها وتزيل أسوارها وتندفع بعلمها وبحثها وتخصصاتها لتصبح فى المجتمع مقوماً فاعلاً لبنائه وتنميته وتطويره ، فإذا ما تحقق هذا اندفع المجتمع إلى داخل الجامعة أيضا مدعما فاعلا لها . وهكذا تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع أى العلاقة بين البحث التربوى والنظام التعليمى علاقة إثراء وعطاء .

أما فيما يتعلق بالسؤال المفتوح الأول المدرج تحت هذا التوجه ، ومفاده متطلبات تفعيل هذا التوجه ، فقد رصد عدد من أفراد العينة هذه المتطلبات :

١ ـ ضرورة التنسيق بين قيادات كليات التربية ومراكز البحوث وبين قيادات النظام التعليمى على رسم خريطة بحثية للتعاقدات البحثية والاستشارات الجامعية التربوية الآنية والمستقبلية .

٢ ـ الاتصال بالمؤسسات الاجتماعية المختلفة لتحديد احتياجاتها من البحوث التربوية .

٣ ـ التوسع فى إنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص داخل الجامعات وتسهيل عملية ارتباطها

بالمؤسسات المجتمعية للوقوف على مشكلاتها والعمل على تذليلها فى الوقت المناسب .

٤ ـ أن تبادر الجامعات ومراكز البحوث إلى إيجاد مناخ ملائم للتعاون بينها وبين مؤسسات المجتمع .

وفيما يتعلق بالسؤال المفتوح الثانى ، ومؤداه معوقات تنفيذ هذا التوجه ، فقد أجمل عدد من أساتذة التربية المعوقات التالية :

١ ـ صعوبة التنسيق والتواصل المستمر والمباشر مع المؤسسات المجتمعية التربوية والجهات المستفيدة من البحث التربوى .

٢ ـ مركزية الإدارة وبيروقراطية الإجراءات الحكومية .

٣ ـ ضعف الاستقلالية فى مؤسسات البحث التربوى .

٤ ـ عدم توافر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا التوجه .

٥ ـ انفصال نتائج البحث التربوى وضعف مردودها على المؤسسات المجتمعية .

٦ ـ معظم الأبحاث التربوية ذات منهجية أمبريقية محددة التأثير على المنظومة التعليمية ، ومن ثم يكون عدم وضوح جدواها بالنسبة للمؤسسات المجتمعية المتأثرة بالبحث التربوى ونتائجه.

رابعاً : كيف يستجيب البحث التربوى لمطالب تحديث التعليم المصرى ؟

« سيناريوهات المستقبل »

من خلال التحليلات السابقة والكتابات والأدبيات المعاصرة حول تعليم القرن الحادى والعشرين وحول التوجهات والمستجدات فى موضوعات وبيئة البحث التربوى التى يفترض أن تمكنه من التواؤم مع المطالب التعليمية القادمة ، فإن الدراسة فى هذا الجزء سوف تنتقل من العام إلى الخاص حيث الحالة المصرية ، وذلك فى محاولة لاستشراف الدور المستقبلى للبحث التربوى ، ولتوضيح [إلى أى مدى يصبح هذا الدور فاعلاً مستجيبا لمطالب نظام التعليم ؟] ثم ما هى الفرص والمخاطر التى تحيط بهذا الدور على مدى العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين ؟

١ ـ تحديات نظام التعليم المصرى على مدى العقدين القادمين ؟

بداية نتساءل ما هى نوعية التعليم الذى أن يجب يتلقاه الإنسان المصرى من أجل الحياة والعمل المنتج والإبداع فى شتى مجالاته ؟ وبالطبع فإن التصدى للإجابة عن هذاالسؤال تقتضى منا الوقوف على أبرز تحديات ومشكلات النظام التعليمى التى تنبع من

حركته أو تلك التي تحيط به في شكل مطالب مجتمعية وهي بدورها نابعة من التغيرات المتلاحقة لعصر المعرفة والتكنولوجيا . وربما كانت تحديات التعليم المصرى ـ مع بعض الفروق النوعية ـ هى نفس التحديات والعقبات التى تواجهه أنظمة التعليم فى غالبية الدول العربية . ففى المؤتمر الخامس لوزراء التعليم العرب ١٩٩٤ انشغل قادة التربية العرب بمسألة كيفية مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين برفع شعار « التعليم من أجل التنمية » وكانت أبرز التحديات التى تواجه الأنظمة التعليمية فى المرحلة المقبلة ـ ومنها بالتأكيد نظام التعليم المصرى هى (٤٣) :

ـ كيفية تبنى نهج يؤدى بالتعليم إلى المشاركة الفاعلة فى التنمية الاجتماعية الاقتصادية .

ـ نشر التعليم وتعميمه .

ـ كفالة حق التعليم قبل المدرسى لأكبر عدد من قطاعات المجتمع بلا تفرقة .

ـ كيفية إيجاد أفضل ترابط ممكن بين مناهج التعليم قبل المدرسى والتعليم الابتدائى .

ـ كيفية كفالة حق التعليم وتوفيره فى المرحلة الاساسية على الأقل للجميع بدون تمييز طبقى .

ـ كيفية إيجاد تنوع للتعليم الثانوى لمقابلة القدرات المتعددة والحاجات المجتمعية المتنوعة أيضا .

ـ كيفية إيجاد تعليم فنى ومهنى مرتبط بالتطورات التقنية الحديثة فى مجالات العمل والخدمات .

ـ كيفية تحسين نوعية المناهج وتحديثها فى ضوء مطالب المعلوماتية وتسارع المعرفة وتشابك وتداخل التخصصات وفى ظل قيم عالمية ومجتمعية جديدة .

ـ كيفية إعداد وتكوين وتدريب المعلم المؤهل المقتدر على تفهم النظام التعليمى المعلوماتى فى عصر التكنولوجيا التعليمية فائقة السرعة والاستخدام ، ومن ثم غيرت من دوره التقليدى .

ـ كيفية إيجاد موارد متجددة للإنفاق على التعليم حيث معدلات الزيادة فى الطلب الاجتماعى تفوق الموارد والميزانيات المدرجة أو المعتمده من قبل الحكومات .

وبالمثل أنشغل المؤتمر العربى الاقليمى حول التعليم للجميع المنعقد بالقاهرة ٢٤ ـ ٢٧ يناير ٢٠٠٠ «مشروع اطار العمل العربى » من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ بهذه التحديات حيث وردت فى توصياته أنه مع كل ما أنجز مع نهاية القرن العشرين يبقى التعليم دون المرجو ، حيث مازال الفقر منتشراً ، وحيث ينتشرالفقر تقل فرص التعليم فضلا عن

البطالة والعنف والنزاعات والأمية التى تفضى إلى التردى الاجتماعى ، ومازالت رعاية الطفولة المبكرة دون الاهتمام المطلوب بكثير ، ومازالت الفوارق فى الالتحاق بالتعليم الابتدائى بين الريف والمدن مرتفعة،جودة التعليم مازالت امتياز للقلة ومؤهلات المعلمين بحاجة إلى تطوير ، ضعف الانفاق على التعليم ، ضعف فى إدارة أنظمة التعليم .

وفى ذات السياق يقترح (عمار ٩٨) أهم المحاور التى تدور حولها الاشكاليات المجتمعية التعليمية وعلى النحو التالى (٤٤) :

- إشكالية الطلب المجتمعى على التعليم فى مقابل الطلب الفردى : فللطلب على التعليم قطبان متمايزان : أولهما الطلب على التعليم من منظور منفعة الأفراد والطموحات الخاصة لأسرهم ، وما يرتبط بذلك من حراك اجتماعى وعوائد مادية ، ويتمثل القطب الآخر فى الطلب المجتمعى ، وما يستهدفه ذلك من مصالح عامة وتخصصات معرفية ومهارية حاكمة ، فى ضوء احتياجات المجتمع من تكوين ثقافة قومية مشتركة وقوى عاملة فى الآماد القريبة والمتوسطة والبعيدة .

٢ - إشكالية المشاركة فى أساسيات الثقافة وقاعدتها القومية فى مقابل التعدد . وترتبط هذه الإشكالية فى أحد طرفيها بما يعرف بالمدرسة الواحدة المشتركة فى التعليم الأساسى ، كما ترتبط من حيث المضمون بالثوابت والمتغيرات ، فيما تتضمنه المناهج الدراسية من معارف وقيم وتوجيهات فى بناء الإنسان المصرى ويتمثل الطرف الآخر فى التعدد فى أنماط المدارس الخاصة ومدارس اللغات وما تحتويه مضامينها .

٣ - إشكالية سيطرة الدولة صاحبة السيادة والشرعية فى مقابل المشروعات الخاصة وضغوط جماعات المصالح فى إنشاء المؤسسات التعليمية . حيث إن سيادة الدولة فى التعليم تعنى اعتباره نظاماً من نظم الأمن القومى والتماسك الاجتماعى ، مما يحملها عبء وتخطيط التعليم وتمويله .. ويقابل هذا حدود القطاع الخاص وجماعات المصالح ورجال الأعمال وغيرهم من المستثمرين الذين ينشدون الربح فى استثمارهم فى التعليم وفى خدمة فئات اجتماعية معينة ، والضغط على الدولة لإنشاء المؤسسات التعليمية التى تخدم مصالح وطموحات فئوية .

٤ - إشكالية التمايز على أساس القدرات والمواهب فى مقابل الإمكانات المالية للتعليم وترتكز هذه الأشكالية على التباين فى متابعة التعليم وفرصه على أساس القدرات الذهنية والمواهب البدنية والفنية واليدوية من ناحية ، وبين التكلفة المالية المقررة وما يضاف إليها من دروس خصوصية وقدرة على شراء الكتب الخارجية .

٥ - إشكالية دور التعليم فى تنمية مختلفة الطاقات والقدرات الإنسانية فى مقابل التركيز

على القدرات الذهنية وحدها . وهذا يقتضى اعتبار القدرات الإنسانية جديرة بالاستثمار والتنمية ، يحقق الفرد من خلالها ذاته كما أنها جميعا طاقات نافعة لحياة المجتمع وتفاعلاته الصحية الخصبة ، ولمطالب البنية المهنية السليمة فى العمل والإنتاج . وفى الجانب الآخر ما يشيع فى تعليمنا من التركيز والأولوية على الجوانب المعرفية الذهنية التى تصلح لشريحة محددة من القوى العاملة .

٦ ـ إشكالية وظيفة التعليم فى تنمية القدرات إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه لدى كل فرد فى مقابل العمل على الغربلة والفرز للمتعلمين لإخراجهم من دائرة التعليم . وهنا تتباعد الثقة بين مبدأين : أولهما مبدأ إتاحة التعليم لكل فرد بما يتناسب مع إمكاناته وبمختلف الوسائل وإلى أطول مدة ممكنة بصرف النظر عن عمره أو موقعه الاجتماعى .. والمبدأ الثانى : هو الاحتكام إلى الامتحانات أو العمر أحيانا لكى يتحدد للطالب على أساسها بالصورة الحالية ما يتاح له من الفرص لمتابعة تعليمه .

٧ ـ إشكالية توظيف التعليم لتعظيم الإنتاج والإنتاجية فى مقابل مجرد أشباع التطلعات الاستهلاكية ويقصد بالانتاج والانتاجية هنا مستوى المهارة والكفاية فى إنتاجية العمل وما تتطلبه فى التنمية البشرية من معارف ودرايات ... فتعليمنا كان ولا يزال ينمى المعارف والمهارات الانتاجية بمتوالية حسابية ، فى حين أنه ينمى التطلعات والتوجيهات الاستهلاكية للسلع والخدمات بمتوالية هندسية .

٨ ـ إشكالية العمل على أساس عمل الجماعة والفريق فى مقابل العمل الفردى .

٩ ـ إشكالية العملية التعليمية بين الاستيعاب والتخيل والتفكير العلمى من ناحية وبين التلقين والحفظ والطريقة البنكية من الناحية الأخرى .

١٠ ـ إشكالية التعامل مع المستقبل ومتغيراته المجهولة فى مقابل التعامل مع المعلوم والراهن .

١١ ـ إشكالية اللامركزية فى التصرف والتسير والإدارة فى مقابل المركزية .

وعلى المستوى الرسمى فلقد تضمنت الوثيقة الصادرة عن مجلس الوزراء المصرى فى مارس ١٩٩٧ عدداً من التحديات والمطالب المستقبلية لنظام التعليم حتى سنة ٢٠١٧ لعل من أبرزها ما يلى [٤٥] :

أ ـ ربط التعليم بالانتاج ، ودعم التعليم الفنى ، وتطوير فكرة المدرسة الشاملة فى ضوء التجارب العالمية والاحتياجات التنموية .

ب ـ تطوير برامج التعليم والتدريب ومضامينها فى ضوء التطورات العالمية فى العلوم

الأساسية وكذلك على ضوء نتائج البحث والتطوير التقنى المحلى .

جـ - توفير الامكانات والحوافز اللازمة لضمان التعليم المستمر .

د - تطوير طرق التعليم (التدريس) ونظم الامتحانات بما يدعم التعليم الحوارى ويكشف وينمى قدرات وطاقات المتعلمين .

هـ - إدخال التكنولوجيا التعليمية باعتبارها عنصراً رئيسياً فى العملية التعليمية .

و - تحقيق الاستيعاب الكامل لتلاميذ المرحلة الابتدائية والإعدادية وإلغاء ظاهرة تعدد الفترات وصولا إلى اليوم الكامل مع خفض كثافة الفصول .

ز - تحديث الجامعات بما يواكب تطور العلوم الحديثة .

ح - تحسين جودة العملية التعليمية وتدعيم الاتجاه نحو الدراسات متعددة التخصصات .

ط - الوصول إلى المعدلات العالمية (الكمية والكيفية) فى الخريجين .

وإذا كانت تلك أبرز تحديات وإشكاليات نظام التعليم المصرى فى مرحلته المقبلة ، فهل ثمة ظروف مواتية وفرص متاحة لإزالة عثراته ومتابعة نموه وتطويره ؟

٢ - نظام التعليم المصرى بين الفرص الحافزه على تطويره والمخاطر المحيطة له :

فلقد انشغلت بعض الدراسات المستقبلية [٤٦] بتناول الفرص المتاحة أمام التعليم المصرى كى يتجاوز أزماته ويواجه إشكالياته ، وهى تلك الفرص النابعة من منجزات عصر المعلوماتية ، وعلى الأخص منجزات استخدام التكنولوجيا فى مجال التعليم وإمكانية توظيفها بطريقة تعالج كثيراً مما هو قائم من مشكلات يعانى منها التعليم الآن ، ولعل من أبرز هذه الفرص والظروف المواتية الحافزة للتعليم والموجهه لخطواته نحو المستقبل كما يطرحها نوفل ٩٧ [٤٧] هى : - تمكّن تكنولوجيا المعلومات التلاميذ من بدء تعليمهم المنظم فى سن مبكرة بطريقة تفاعلية ، وتثير الألعاب الأليكترونية النمو المبكر للقدرات العقلية ، وبعض الأطفال سوف يعلمون أنفسهم القراءة وهم فى سن الثالثة .

- تتدعم الخبرات التربوية بشكل جذرى نتيجة لاستخدام الأجهزة ذات الوسائط المتعددة ومحاكاة الكمبيوتر ، والحقيقة المتخيلة وغيرها من الأدوات التعليمية .

- توجد وفرة فى إنتاج السلع التعليمية مثل الحقائب التعليمية التى تستخدم وسائط متعددة على نحو فعال وبكلفة معقولة بحيث تصبح فى الحقيقة بمثابة مدرسين آليين .

- يطرح التزايد الضخم فى كم المعرفة ، وسهولة الحصول عليها من المكتبات وقواعد المعلومات فرصاً واسعة لما ينبغى أن يتعلمه التلاميذ بطريقة مشوقه .

- يصبح المعلمون أكثر قدرة على التعامل مع فصول تضم تلاميذ مختلفى القدرات والميول.

- يتمكن التلاميذ من الحصول على « مساعدة خاصة » أثناء استذكارهم دروسهم وأداء واجباتهم المنزلية ، حتى عندما يكون الآباء غير موجودين وذلك من خلال الخطوط الساخنة الموصلة مع المعلمين أو المرتبطة ببرامج الكمبيوتر .

- يتوفر كم هائل من المصادر التعليمية والمعلوماتية كى يستخدمها التلاميذ فى أبحاثهم ، عن طريق شبكات المعلومات التى توفر الألاف من الكتب والمجلات العلمية .

- تستمر الحاجة إلى وجود المعلمين للإشراف على عمليات التعلم وتوجيهها وضمان جديتها فمعظم الطلاب يحتاجون إلى وجود معلم يتفاعلون معه ، ومن ثم قد يصبح الدور الرئيسى للمعلمين هو التوجيه الفردى والإشراف أكثر من التدريس والمحاضرة والامتحان .

- قد يصبح التعليم إلزاميا للكبار مثل الصغار وذلك عندما يغير المجتمع النظر فى مفاهيم العمل والتعليم وقواعدهما .

وإذا كان ما تقدم هى أهم الفرص المتاحة والحافزة لتطوير التعليم . فهناك أيضا بعض «المخاطر » التى قد تصيب عمليات تطوير التعليم وتحديثه بالإحباط وتفضى إلى تعثر البرامج التى يتوخاها المجتمع من التعليم. ومن أمثلة هذه (٤٧) :

- مقاومة بعض المعلمين لتكنولوجيا المعلومات لاعتقادهم أنها تهدد وظائفهم وامتيازاتهم ، وقد يخشى البعض من أن تتحول عملية التعليم إلى معلم واحد يدرس لألاف من الطلاب ، الأمر الذى قد يفقد العملية التعليمية جوانب قيمية وإنسانية متحققة من الالتقاء والتفاعل بين الطلاب والمعلمين .

- وثمة مخاطر متعددة بالشك فى توافر ميزانيات ومخصصات مالية تفى بمطالب تطوير التعليم وبخاصة مع تزايد تكاليف العملية التعليمية ، وهناك مأزق سيطرة الطبقات الغنية على مقدرات المعلومات والتعليم الحديث مع تزايد الاتجاه نحو الخصخصة فى التعليم ، كذلك هناك مخاطر تحيط بالتعليم قد تصيبه من جانب قوى العنف والتطرف حال تمكنها من توجيه دفة التعليم ، وعندما يناط بها إصدار قرارات تعليمية ، وأيضا هناك جملة من المخاطر المرتبطة بتردى علاقات مصر ببعض القوى والتكتلات الدولية ، ولعل تزايد النمو السكانى بمعدلات قد لا تتناسب مع المشروعات التنموية يُعد ضمن المخاطر التى تحدق بنظام التعليم ، إذ يخشى أن يزداد الطلب الاجتماعى الناجم عن الزيادة

السكانية بدرجة تطمس الجهود التعليمية الرامية إلى تحسين نوعية التعليم . وهناك أيضا الخطر الكامن فى هجرة الشباب المتميز لمهنة التعليم من جراء تراجع مكانة المعلمين بسبب سطوة التكنولوجيا التعليمية من جهة وعدم مقدرة كليات التربية على مواكبة مطالب النظام المعلوماتى ومتطلبات المنهج الدراسى الحديث من جهة أخرى ، ومن القيود المهمة على نظام التعليم أيضا ضعف فرص النشاط البحثى واستمرار عزلة البحث التربوى عن حركة التطوير والتحديث للتعليم لأسباب متعددة فى مقدمتها عدم استيعاب اتجاهات التغيير والتحديث فى بنية البحث التربوى ذاته واستمرار غياب أساليب وتوجهات تمكنه من التواؤم مع أوضاع النظام التعليمى .

وإذا كانت هذه هى أهم الفرص المتاحة أمام التعليم المصرى ليبدى تفوقا وتقدما ويجارى النظم التعليمية المتقدمة وكذا ما قد يصادفه من قيود ومخاطر . فهل يكون تدخل البحث التربوى المعاصر بأولويته واتجاهاته الحديثة ـ والتى أكدت نتائج الدراسة الميدانية على مدى حاجة مجتمعنا التربوى إلى الأخذ بها ـ هو « العامل المحدد » لترجيح كفة الفرص الحافزة لتحديث النظام التعليمى فى مصر ودرء المخاطر أو تحييدها على الأقل . ولعل ذلك هو ما سوف نتبينه من خلال السيناريوهات التالية ، والتى لا تمثل جميع البدائل المحتملة والممكنة وأنما تمثل فقط نقاطا حاسمة وبديهى أن ثمة تداخلات ممكنة ظاهرة وخفية بين السيناريوهات الثلاث وعلى النحو التالى :

أ ـ السيناريو الاتجاهى (المرجعى) :

وهو السيناريو الذى يمثل امتداداً منطقيا للحالة الراهنة (الوضع المعاش حاليا) بالنسبة لعلاقة البحث التربوى بالنظام التعليمى ولايعنى هذا السيناريو المرجعى أنه تكرار لكل تفاصيل ما هو واقع معاش ، بل ثمة اتجاهات أو تعديلات وتحسينات سوف تطرأ على العلاقة بين البحث التربوى والتعليم ، وتعبر لحظة البدء فى هذا السيناريو عن وضع تقليدى متوارث لعلاقة التعليم بالبحث التربوى لاتنطوى على فاعلية حقيقية من جانب البحث إزاء التعليم ولا تغذية راجعة من جانب النظام التعليمى بالنسبة لمؤسسات البحث التربوى .

ولعل أهم الافتراضات التى ينهض عليها هذا السيناريو هى :

١ ـ البحث التربوى فى علاقته بالنظام التعليمى يتجه إلى الدراسات الوصفية والتنظيرية ودون أن يجرى بحوثاً تشخيصية تقدم رؤى تطويرية ومرتبطة بفلسفة واحدة ومنهجيات ملائمة .

٢ ـ النظام التعليمى لا يتقبل بالمثل ما يتمخض عنه البحث التربوى من توصيات ومقترحات وينظر إليها على أنها أمور تخص الأكاديميين وأن تطوير التعليم من شأن التنفيذيين والإداريين لكونهم الأقدر على ذلك .

٣ ـ المجتمع ـ ممثلاً فى أولياء الأمور والمؤسسات الاجتماعية والإعلامية ـ ما يزال غير مقدر قيمة نتائج الأبحاث التربوية فى إثراء وتفعيل العملية التعليمية .

٤ ـ ماتزال قضية تمويل البحث التربوى تفرض نفسها ولا تجد من يتقدم لحلها حيث لاتولى الدولة اهتمامها الكافى للإنفاق التعليمى وترى أن الإنفاق على عمليات البحث والتطوير مسألة ثانوية .

٥ ـ يظل البحث التربوى نفسه موجهاً أكثر لخدمة أغراض الحصول على الدرجات العلمية فضلا عن الترقيات لأعضاء هيئة التدريس مما يحقق نفعا ذاتيا للأساتذة وإثراء للمعرفة التربوية فى بعض جوانبها ، وفى المقابل يتضاءل النفع الاجتماعى والعائد المتوقع من البحث التربوى فى إصلاح وتطوير التعليم .

وثمة مشاهد تستند إلى واحدة أو أكثر من الافتراضات السالفة . أحد هذه المشاهد يوضح الطبيعة التقليدية للموضوعات التى تتناولها البحوث والتى تتجه أكثر إلى صيغة البحث الأساسى الفلسفى أو التاريخى أو الاجتماعى ، كما أنها تعتمد على مناهج بحثيه تقليدية قد لا تمكنها كثيراً من بحث تقاطعات وتشابكات النظام التعليمى مع باقى أنظمة المجتمع ، أو البحث المتعمق فى تعديل سلوك الطلاب من جراء تنامى مصادر المعرفة والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا التعليمية والمعلوماتية . وقد يستمر هذا المشهد ويطول حتى نهاية فترة السيناريو لسبب منطقى رئيسى جداً ، وهو أنه يريح كافة الأطراف داخل منظومتى التعليم والبحث حيث تميل الأغلبية دائما إلى القديم والموروث أو الثبات على المألوف .

أما فيما يتعلق بالمشاهد الإيجابية (التعديلات أو التحسينات) فى هذا السيناريو فتكمن فى النقاط التالية :

١ ـ ظهور تحالف بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات البحث التربوى فى الجامعات ومراكز البحوث ، نتيجة لوجود قيادات واعية بقيمة البحث فى مواقع السلطة واتخاذ القرار . وهنا تتبنى كليات التربية مشروعات بحثية من شأنها أن تسهم فى حل مشكلات تعليمية حقيقية ، ويساعدها على ذلك إحياء فكرة المدارس التجريبية والمدارس النموذجية ، وقد يتطور الأمر إلى اعتماد صيغة البحث الفريقى بتشكيل فرق بحثية متنوعة التخصصات لتناول الظواهر والمشكلات القائمة فى النظام التعليمى .

٢ ـ يمسك بزمام المبادرة عدد من المراكز البحثية الخاصة التى تقوم عوضا عن الجامعات ومراكز البحوث الرسمية بدراسات متعمقة فى مجال تطوير التعليم ، وقد تضطر وزارة التعليم نفسها إلى التعاقد مع تلك المؤسسات الخاصة ومن المتوقع أن هذه المؤسسات البحثية الخاصة سوف ينهض عملها على أكتاف أساتذة الجامعات ومراكز البحوث الحكومية ، فهى تعمل كوسيط إلى أن تتبلور آليات أكثر نضجا تتمكن من تؤامة وبرمجة البحوث مع المطالب التعليمية الملحة . ومن الواضح أن كافة المشاهد السابقة تنبئ عن استمرارية معظم إشكاليات النظام التعليمى فى المستقبل ، طالما أن البحث التربوى فى واد آخر ، ويحقق مكاسب محدودة فى مجال ترقى أعضاء هيئة التدريس أو الإضافة المحددة أيضا إلى مجال الفكر والمعرفة التربوية .

أ ـ السيناريو الإصلاحى :

وهذا السيناريو الذى يحمل بعض مظاهر التقدم فى علاقة البحث التربوى بالنظام التعليمى ، حيث يبرز فيه البحث التربوى كأحد المدخلات الرئيسية فى منظومة إصلاح وتطوير التعليم ، ويتم تعظيم وظيفته التنموية وعائده التطبيقى على كثير من المشاكل والتحديات المطروحه ، وبخاصة فى تحسين وجودة العملية التعليمية ، وتحسين أدوار المعلمين وتحقيق المواءمة بين تكنولوجيا المعلومات والمناهج والطرائق المستخدمة .

ولعل أهم الافتراضات التى ينهض عليها هذا السيناريو تتمثل فيما يلى :

١ ـ يتزايد الوعى لدى قادة التربية على اختلاف مستوياتهم ولدى المعلمين وأولياء الأمور بضرورة إجراء البحوث التربويةلتحسين وتطوير العملية التعليمية .

٢ ـ ثمة مؤازرة سياسية تتحقق لتمكين كليات التربية من أداء دور فاعل فى رسم السياسة التعليمية وتوجيه بعض مراحلها .

٣ ـ هناك عدد من رجال الأعمال سوف يتقدم لتمويل مشروعات بحثية لتطوير التعليم أسوة بما يحدث من قبل مؤسسات الإنتاج والخدمات فى الدول المتقدمة .

٤ ـ يتزايد الاتجاه أكثر نحو البحوث التطبيقية ذات النفع التربوى الاجتماعى وتتقلص إلى حد كبير مكانة البحوث الأساسية .

٥ ـ يتحسن الأداء البحثى كرد فعل طبيعى للأخذ بتقنيات وأدوات حديثة فى مجال القياس التربوى ، وهذا سوف يكون له انعكاساته الإيجابية فى مواجهة المشكلات التعليمية التى لم يكن لها نصيب من البحث والدراسة فى فترات سابقة .

٦ ـ ينهض المعلّم بدور رئيسى فى توظيف نتائج البحوث التربوية نظراً لتنمية جانب مهم

فى دور المعلم من كليات التربية وهو « دوره كباحث » .

واستناداً إلى هذه الافتراضات ، فثمة مشاهد للسيناريو التقدمى يمكن إجمالها فيمايلى :

- تتبنى القيادة السياسية صيغة البحث والتطوير Development & Research فى مجالات تحديث الاقتصاد ونقل التكنولوجيا ويمتد العمل بهذه الصيغة إلى قطاعات الخدمات ومنها القطاع التعليمى ، مما يعنى اعتماد الخطط والبرامج التعليمية المستندة إلى نتائج البحوث التربوية بالدرجة الأولى ، وبزوغ آليات جديدة للربط بين مؤسسات البحث واتخاذ القرار وبين المؤسسات التعليمية ويساعد على ذلك وجود عدد من التربويين ضمن لجان التعليم بالمجالس التشريعية ، وكذلك إفساح مجال أكبر لجهود المجالس القومية المتخصصة وكذا الجهود التى توليها بعض المؤسسات البحثية الخاصة فى مجال تطوير التعليم .

- وفى مشهد آخر يحدث فيه تحول كبير فى مفهوم البحث التربوى وأولوياته تتبناه لجان الترقيات ومجالس الأقسام بكليات التربية ، يتم بمقتضاه إلزام وتشجيع الأساتذة على القيام بالبحوث التطويرية وتقديم مساهمات حقيقية فى مواجهة التحديات والمشكلات القائمة فى النظام التعليمى ويعزز من هذا التوجه فى المستقبل ما يدور حاليا من تعظيم لهذه الأفكار فى العديد من المؤتمرات التى تتناول قضية تطوير التعليم المصرى . وفى ظل السيناريو التقدمى ، فمن المتوقع أن يتم تحديث حقيقى فى بنية البحث التربوى بما يجعل الآداء البحثى أكثر فاعلية ، ومن ذلك ما سوف يتحقق من زيادات فى المخصصات والإمكانات المالية التى تتاح للباحثين والاهتمام الملحوظ بمسألة إدارة البحث وبخاصة البحث الفريقى الذى يحتاج إلى إدارة علمية واعية لتستفيد من قدرات الفرق البحثية المتعددة . كذلك فثمة تطوير حقيقى لأساليب القياس التربوى التى يستخدمها الباحثون من جراء تنامى استخدامات تكنولوجيا المعلومات بطريقة فاعلة فى إجراء البحوث التربوية . والمشهد الأكثر توقعا هنا مؤداه الإفادة من القدرات البحثية والإبداعية للمعلمين أنفسهم واعتبارهم باحثين فاعلين فى تطوير العملية التعليمية أو على الأقل مشاركين ضمن الفرق البحثية التى تتشكل لمواجهة القضايا الملحة وذلك فى إطار صيغة بحوث الفعل Action Re-search ومن منطلق الدور الذى سوف يتضح أكثر فى عمل المعلم وهو « دوره كباحث » ، وربما فى مرحلة زمنية تالية يتم الاستعانة أيضا بخبرات بعض أولياء الأمور والخبراء من خارج الحقل التعليمى ومن مؤسسات المجتمع، ذلك لإجراء البحوث التربوية . ومن النتائج المرتقبة للسيناريو التقدمى أن كثيرا من المشكلات التى تواجه التعليم المصرى سوف تجد لها حلولا علمية نظراً للتطور الواضح فى وظيفة البحث التربوى والرغبة المجتمعية فى

الاعتماد على النهوج العلمية كأساس لعمليات صنع السياسة وبناء الخطط التعليمية . وعلى الرغم من هذا التقدم المتوقع على صعيدى النظام التعليمى والبحث التربوى فهناك الكثير من التحديات لكلا النظامين سوف تظل قائمة ـ وبخاصة تلك المتعلقة بنقص إعداد وتكوين الباحثين ، مما يعطل الطاقات والقدرات الإبداعية اللازمة لبنية البحث التربوى وتكاملها .

جـ ـ السيناريو الابتكارى (الاستهدافى) .

وهو السيناريو الذى يحمل فى طياته مستقبلا فاعلاً للعلاقة التبادلية والتوافقية بين نظامى التعليم والبحث التربوى ، حيث يتفهم أو يستجيب البحث التربوى لقضايا ومشكلات النظام التعليمى ويتمكن من وضع أولويات وتخطيط بحثى علمى ، يسفر عن نتائج حاسمة لغالبية المشكلات التى تواجه التعليم ، بل سوف يتمكن البحث التربوى من تقديم رؤى إبداعية ويتوخى رسم استراتيجيات فاعلة تعين التعليم المصرى على المنافسة وتحقق متطلبات عصر المعرفة والتكنولوجيا ، وكذا التوقعات الاجتماعية ، وذلك نظراً لمستوى الجودة والفاعلية للعملية التعليمية . هذا وربما تكون الافتراضات التى توجه هذا السيناريو وتحدد مساراته المستقبلية على النحو التالى :

١ ـ يتمكن البحث التربوى من تحديث وتطوير بنيته الأساسية ومناهجه وأدواته ويستقر لديه مفهوم رئيسى ، وهو أن الظواهر والمعضلات التعليمية متعددة ، ومتشابكة فى عواملها ومسبباتها ، ومن ثم يلزم لها أدوات وتقنيات تلائم طبيعتها المعقدة .

٢ ـ سوف يعتمد البحث التربوى نمط الدراسات الميدانية ، التى تتقصى واقع المشكلات التعليمية بأدوات قياس متقدمة وتحاصرها بأنماط غير تقليدية من أساليب جمع البيانات ، خاصة من خلال حلقات النقاش والحوار والعصف الذهنى والتقارير الذاتية للمعلمين مع الدراسات المتعمقة لحالات بعينها .

٣ ـ النظر إلى النتائج التى يتم التوصل إليها باعتبارها (نتائج مبدئية) وإعطاء عناية خاصة لمناقشة هذه النتائج المبدئية على أوسع نطاق ممكن ونقدها ، بغية التوصل إلى صورة معدلة لها (مع التأكيد على عدم اليقين فيها) ، ومن المتوقع أن تمثل هذه المرحلة فى المستقبل جزءاً أساسياً من أى بحث .

٤ ـ سوف ينهض البحث التربوى أساساً على صيغة فريق البحث المتعدد التخصصات ، ومن ثم سوف تندثر الدراسات الفردية تقريباً وسوف ترتفع مهارات الباحثين ، ويتم التركيز على مهارات العمل ضمن فريق بصفة أساسية .

٥ ـ يكتمل الوعى بقيمة بحوث التربية وتوظيف نتائجها فى كافة جوانب المنظومة التعليمية

من قبل المعلمين وأولياء الأمور ، وسوف يصبح هؤلاء جميعاً أطرافا فاعلة ضمن منظومتى التعليم والبحث التربوى .

وانطلاقاً من هذه التوجهات والافتراضات ، نأتى الآن إلى أهم مشاهد السيناريو الابتكارى المتوقعة فيما يلى :

- سوف تصبح مؤسسات البحث التربوى الحكومية وفى الجامعات مؤسسات لها دور رئيسى فى عملية صنع السياسة التعليمية ، واتخاذ ما يترتب عليها من قرارات ، وكذلك فى علاج المشكلات والأعراض التى تنجم عن حركة النظام التعليمى ، وتكتسب هذه المؤسسات قوتها من تأثير قوة وسطوة النتائج العلمية الرصينه التى تثبت نجاحها ومصداقيتها باستمرار .

كذلك تتعزز سلطة وقوة مؤسسات البحث التربوى من امتلاكها لرصيد ضخم من الثروة البشرية المؤهلة تأهيلاً رفيعاً وهم العلماء القادرين على تطويع منجزات المعلوماتية فى بحوثهم ورؤيتهم الاجتماعية والتربوية المتميزة . ويتعاظم دور فريق البحث العلمى القائم على تخصصات متعددة للباحثين بما فيهم عناصر من المعلمين ، ومن تخصصات أخرى تنتمى إلى العلوم الطبيعية وهندسة الاتصالات والكمبيوتر .

هذا ومن المتوقع أن تدار هذه الفرق البحثية من خلال مراكز بحثية تستخدم تقنيات المعلومات الحديثة. وحتى لا يحدث تكرار للبحوث وحتى تتلافى الهدْر فى الوقت والجهد من جانب المشتغلين بالبحث . وهنا أيضا فالعمل الفريقى يتم من خلال تشابك وتأزر للمناهج والأدوات البحثية ، وفى اطار إدراك عميق لمفهوم « التعقد » والتشابك للعوامل التى تكمن خلف الظواهر التربوية والانطلاق من أطر نظرية اجتماعية جديدة « كنظرية الفوضى» و«نظرية الكارثة» . ومن هنا أيضا سوف تنتشر « الجماعات العلمية » البحثية التى تنتمى إلى مدارس علمية عبر ثقافية حيث تبادل الخبرات البحثية والاطلاع على تجارب تطوير التعليم فى بلدان أخرى يصبح أمراً اعتبارياً لدى الفرق البحثية المتعددة .

كما يساعد البحث التربوى على تقديم حلول علمية مبتكرة وحاسمة لتحديث التعليم المصرى ، شريطة أن تتوافر العوامل والقوى الدافعة إلى التغيير والإصلاح ، وفى مقدمتها مؤازرة السلطة السياسية لدور البحث العلمى عموما والبحث التربوى على وجه الخصوص ، وتنامى اهتمامات الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع ورجال الأعمال بجدوى بحوث التربية فى تطوير وتحديث النظام التعليمى ، وكذا توافر التمويل اللازم للقيام بهذه الابحاث التربوية .

والمحصلة المتوقعة من السيناريو الابتكارى عموماً تفاؤلى مبشر بالخير ، من حيث مايحمله من دور مبدع ومتجدد للبحوث التربوية ليس فقط فى مواجهة تحديات التعليم المصرى ، بل فى تحديثه أيضا ، وهذا السيناريو يصبح فاعلا ومتحققا بالفعل من خلال استثمار منجزات المعلوماتية ، خاصة ما يتعلق بالتقنيات والمنهجيات والتنظيمات المتبعة فى إجراء البحوث التربوية ، ومن خلال تفعيل حركة البحث القادمة باتخاذ تدابير وإجراءات تبدأ منذ اللحظة الراهنة .

وبعد ، فالسيناريوهات الثلاثة آنفة الذكر لا يمكن الجزم بأنها حتمية ، بل هى بديلات وممكنات ، وكما أوضحنا فهناك الفرص الحافزة لها ، كما أن هناك القيود والمخاطر التى تحيق بها ، ويبقى أن هذه السيناريوهات لها أن تثير تفكير المشتغلين بالبحث التربوى فى الجامعات ومراكز البحوث ، وكذا المعنيين بصناعة السياسات التعليمية ، والمتأثرين بقضية تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، وذلك بإجراء حوارات ونقاشات جادة تستهدف فى نهاية الأمر توجيه المستقبل التعليمى وضبط حركته قبل أن تداهمنا صدمة المستقبل التى تحدث عنها ألفين توفللر A. Toffler . أو تلحق بنا الكارثة التى أشار إليها هـ . ج . ويلز H.G.Wills .

التصور المقترح

من خلال الأدبيات والكتابات التى تناولت أولويات وتوجهات البحث التربوى المعاصر والتحليلات الإحصائية التى أسفرت عنها الدراسة الميدانية ، التى استهدفت التعرف على مدى حاجة مجتمعنا التربوى (أساتذة التربية) إلى الأخذ بهذه الأولويات والتوجهات ومتطلبات تفعيلها ومعوقاتها وكذا التحديات والإشكاليات التى تواجه التعليم المصرى والسيناريوهات المستقبلية لعلاقة البحث التربوى بتحديث وتطوير النظام التعليمى فى ضوء ذلك كله ، يمكن الخروج بتصور مقترح لتفعيل العلاقة الارتباطية بين البحث التربوى والنظام التعليمى ، وذلك من خلال النقاط التالية :

أولاً : ضرورة تكليف الجهات البحثية المختلفة (كليات التربية ومركز البحوث المعنية) بوضع سياسة واضحة للبحث التربوى فى مصر من خلال رسم خريطة عامة لمجالات البحث التربوى فى المرحلة القادمة تنبثق من التحديات ومتطلبات النظام التعليمى والعمل على تطبيقها وذلك من خلال الأبحاث الفريقية أو الفردية وعلى مستوى الأقسام التربوية فى كليات التربية أو المركز القومى للبحوث التربوية .

وهذه السياسة وتلك الخريطة يمكن أن يتم تنفيذهما من خلال الأخذ بالتوجهات الجديدة للبحث التربوى الحديث (البحث الفريقى ، بحوث الفعل ، بحوث الاستشراف) .وبصورة أكثر إجرائية :

أ ـ تفعيل الأبحاث الفريقية :

ـ يجب نشر وتأصيل ثقافة البحث الفريقى بين الباحثين منذ مراحل تكوينهم الأولى (مرحلة الدراسات العليا) ، وكذا أعضاء هيئة التدريس من خلال تنظيم ورش العمل والندوات والمنشورات والمؤتمرات .

ـ تخصيص مكافآت مالية مشجّعة للانتظام فى الفرق البحثية على أن توزع بنسب المشاركة والمساهمة فى إنجاز البحث الفريقى .

ـ تشجيع نشر الأبحاث الفريقية على مستوى المجلات العلمية ذات السمعة الإقليمية أوالدولية .

ـ إعلان الجهات البحثية عن جوائز مادية وتشجيعية كبيرة لأفضل الأبحاث التى يتم إنجازها من خلال الفرق البحثية .

ـ إعطاء وزن وتقدير مناسبين للأبحاث الفريقية عند الترقية فضلاً عن احتسابها كنقاط عند تقدير النشاط العلمى للمتقدمين للترقية .

ب ـ تفعيل بحوث الفعل :

ـ ضرورة توجيه الأبحاث ـ على المستويات البحثية المختلفة ـ لاتخاذ هذا التوجه كأساس للدراسة ، وحتى تتوصل هذه الأبحاث العلمية إلى قرارات وحلول حاسمة للمشكلات التعليمية الفعلية .

ـ ضرورة تنظيم ورش العمل والندوات للباحثين لتدريبهم على آلية إجراء هذه النوعية من الأبحاث .

ـ طرح مسابقات بحثية فى الأوساط التربوية تتخذ من هذا التوجه منحى لها .

جـ ـ تفعيل بحوث المستقبل :

ـ يجب ضرورة تشجيع الأبحاث المستقبلية ، التى ترمى إلى ترشيد المستقبل ، وذلك من خلال تنظيم الندوات والورش التى يمكن عن طريقها تمكين الباحثين من إتقان « تقنية السيناريو » وكيفية تصميمه على أن يقوم بتنفيذ تلك الورش أساتذة من كليات التربية

والمركز القومى للبحوث التربوية من المتخصصين فى مجال المستقبليات .

ثانياً : ضرورة توفير التمويل اللازم لإجراء البحوث التربوية ، وذلك من خلال مصادر تمويل بديلة تشارك فيها المؤسسات المجتمعية والأهلية مع الأخذ فى الاعتبار أن تمويل هذه البحوث ليس فقط أن نزيد من ميزانية البحوث وإنما المهم أن تظل عملية التمويل مستمرة ، وذلك لضمان استمرار المشروعات البحثية واستقرار الفريق البحثى . ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال :

أ ـ العمل على تشجيع الجهود المجتمعية والأهلية لتوفير التمويل اللازم للبحث التربوى ، وذلك من خلال إيقاظ الوعى الوطنى فى صورة تطوعية تسمح بتجميع موارد مالية جديدة ومستمرة بعضها فى شكل تبرعات ، وربط مقدار هذه التبرعات بنوع من الإعفاءات الضريبية أو بغير ذلك من الحوافز .

ب ـ العمل على مشاركة دور العبادة فى توعية الأفراد بضرورة الإنفاق على التعليم بصفة عامة باعتباره وجها من أوجه الخير وتخصيص جزء من الأموال لتدعيم ميزانية البحث التربوى .

جـ ـ تحريك الرسوم الدراسية المقررة حالياً على طلبة المدارس الحكومية بما يتمشى مع ارتفاع الدخول والأسعار ومستوى الإنفاق الفعلى الجارى وتخصيص جزءٍ كبير من هذا الدخل لتدعيم ميزانية البحث التربوى .

د ـ العمل على تحميل طلاب التعليم الخاص عند تحويلهم إلى التعليم الحكومى بنفقة تعليمهم الحكومية كاملةً بعد التأكد من قدرتهم المالية وتحويل جزء من هذه المبالغ لصالح ميزانية البحث التربوى .

هـ ـ ترشيد مجانية التعليم ، بحيث تقتصر المجانية على الطالب الذى يواصل النجاح أثناء الدراسة ويُلزم الطالب بتحمل الجزء الأكبر من تكلفته فى حالة البقاء للإعادة على أن توجه حصيلة هذه المبالغ لصالح تدعيم ميزانية البحث التربوى .

و ـ العمل على فرض رسم إضافى على المؤسسات الإنتاجية الكبرى وتخصيص حصيلة هذه الرسوم كليا أو جزئياً لصالح ميزانية البحث التربوى فى مقابل الانتفاع بنتائجه فى تجويد مخرجات التعليم.

ز ـ تصميم طوابع دمغة وبونات تعليمية يتم تحصيلها من المستفيدين من الخدمة التعليمية وتخصيص جزء كبير من الدخل لصالح تدعيم ميزانية البحث التربوى .

ح ـ تخصيص جزء من مساهمات البنك الدولى والهيئات الدولية لصالح ميزانية البحث التربوى .

ثالثاً : ضرورة ادماج المعلمين فى العملية البحثية وبحسبانهم يمارسون العمل التربوى كل وقت بصفة أساسية : ويمكن أن يتحقق ذلك للمعلم بتهيئته وإعداده قبل وأثناء الخدمة على النحو التالى :

١ ـ تدريب الطالب (المعلم) واكسابه مهارات البحث العلمى قبل الخدمة وذلك بتضمين خطط وبرامج الإعداد مقررات عن مناهج البحث يكون مفادها :ـ

ـ تنمية مهارة العمل البحثى الجماعى ودقة الملاحظة .

ـ تنمية مهارة اختيار وتحديد المشكلة .

ـ تنمية مهارة جمع البيانات المرتبطة بموضوع بحثه .

ـ تنمية مهارة التحليل الكمى ومهارة استخدام الكومبيوتر ومهارة استخدام مصادر المعلومات الإولية مثل الانترنت Eric .

ـ تنمية مهارة التحليل الكيفى واختيار أساليب البحث العلمى المناسبة لمنهج البحث وأهدافه وبناء أدوات مناسبة للبحث ومهارة الاستنتاج ومهارة المرونة الفكرية والحدس والاطلاع على كل ما هو جديد فضلاً عن مهارة إجادة لغة أجنبية واحدة على الأقل .

٢ ـ تدريب الطالب المعلم على امتلاك الخصائص النفسية والاجتماعية للباحث التربوى مثل:

الالتزام والجدية ، والمثابرة ، والاستماع الجيد ، والثقة بالنفس ، وتقدير قيمة الوقت ، واحترام الرأى الآخر ، والتقويم الذاتى ، والموضوعية ، والطموح ، والحساسية لقضايا ومشكلات المجتمع ، والانفتاح على الفكر التربوى العالمى ، والوعى بفلسفة وأهداف التعليم وواقعه .

٣ ـ إشراك المعلمين أثناء الخدمة فى المشروعات البحثية المؤسسة على المشكلات التى تواجه المنظمات التعليمية التى يعملون بها أو غيرها على المستوى القومى وقبل ذلك يجب تنظيم ورش العمل والندوات وإعداد المطويات التى تؤهلهم وتكسبهم مهارات البحث العلمى التربوى والخصائص النفسية والاجتماعية للباحث ، مع توفير الحوافز المادية والمعنوية المناسبة لهم .

٤ ـ أن تكون ترقيات المعلمين للوظائف الأعلى مرتبطة باشتراكهم فى إجراء هذه البحوث

ومدى جديتها وتأثيرها على تطوير وتحديث النظام التعليمى .

٥ ـ تكريم المعلمين المساهمين فى هذه البحوث فى المناسبات العلمية القومية .

رابعاً : العمل على نشر نتائج البحوث التربوية والاستفادة منها ليس فقط بين الجماعات التربوية البحثية وإنما يجب أن توجه وتعلن من خلال وسائل الإعلام والمنشورات والصحف إلى جمهور المعلمين وأولياء الأمور والمثقفين ويمكن تحقيق ذلك من خلال :ـ

١ ـ تنظيم الندوات واللقاءات الجماهيرية مع المشتغلين بالبحث التربوى لشرح نتائج الأبحاث التربوية التى تجريها كليات التربية أو المراكز التربوية المعنية بالبحث التربوى .

٢ ـ عقد الندوات التليفزيونية مع المسئولين عن البحث التربوى لشرح نتائج الأبحاث التربوية وكيفية اجرائها وكيفية الاستفادة من نتائجها وتطبيقاتها فى الميدان التعليمى.

٣ ـ إعداد المطويات والنشرات والأخبار الصحفية العلمية لشرح نتائج الأبحاث التربوية والاستفادة منها .

خامساً : التوسع فى إنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص وذات الصبغة التربوية وتسهيل عملية ارتباطها بالمؤسسات المجتمعية للوقوف على مشكلاتها والعمل على تذليلها أو التصدى لها فى الوقت المناسب ، وهنا يجب إحداث تنسيق كامل بين القيادات التربوية (كليات التربية) ووزارة التربية والتعليم بغية رسم الخرائط البحثية المعنية بالتعاقدات والاستشارات التربوية التى تمس صنع السياسة التعليمية ولتحقيق هذا التصور :ـ

١ ـ بداية الإعلان إلى وجود هذه الوحدات فعلياً داخل الكثير من الجامعات المصرية والإعلان عن كيفية عملها والاستفادة من خدماتها .

٢ ـ وضع لائحة مالية لهذه الوحدات بحيث ينص فيها على ارتباط المخصصات المالية لهذه الوحدات بالمشروعات البحثية التطبيقية التى تستهدف فى المقام الأول الاهتمامات المحلية والقومية .

٣ ـ تفويض سلطات صناعة القرار وتنفيذه لمديرى هذه الوحدات وكذلك للقائمين على المشروعات البحثية المختلفة ، ضمانا لتحقيق السرعة والمرونة فى تنفيذ هذه المشروعات والإفادة من نتائجها .

٤ ـ قيام مديرى هذه الوحدات بإصدار النشرات والكتيبات التى تشرح طبيعة عمل هذه الوحدات وأهدافها والمشروعات البحثية التربوية التى تقع فى دائرة اهتماماتها ، بالإضافة إلى الاتصال المباشر بمراكز أداء الخدمات التعليمية من ناحية والمؤسسات المجتمعية من ناحية أخرى .

٥ ـ الاعتماد على برامج تعليم وتدريب للخبرات البحثية التربوية العاملة بهذه الوحدات لاكسابهم مهارات تكوين الفرق البحثية متعددة التخصصات ومهارات البحث التربوى المستقبلى .

سادساً : العمل على تسهيل الاتصال بين الجماعات البحثية التربوية وجماعات البحث الأخرى سواء داخل مصر أو خارجها بتكوين شبكات اتصال بالجماعات العلمية بالدول المتقدمة للاستفادة من خبراتها والاطلاع على تجاربها فى التصدى للمشكلات التعليمية ، ولعل ذلك يتحقق من خلال توفير شبكات المعلومات الدولية الأنترنت فى أماكن تواجد الجماعات البحثية التربوية ، وتدريبهم وتشجيعهم على التعامل معها ، كما يتطلب ذلك التصور :ـ

١ ـ تطوير قاعدة بيانات بالكفاءات التربوية المحلية والعالمية وكذا المؤسسات والهيئات التربوية المحلية والعالمية ، وتوفير معلومات متجددة عن الخبرات التربوية فى المجالات التربوية المستحدثة والتكنولوجيات المتقدمة .

٢ ـ توفير ضمانات الحرية الأكاديمية للخبرات البحثية التربوية الجامعية فى مصر للمشاركة فى الندوات والمؤتمرات العالمية وتسهيل مهمة اتصالهم بالجماعات والهيئات الدولية التربوية .

٣ ـ تعديل بعض نصوص قانون تنظيم الجامعات بحيث يسمح بمزيد من الحرية فى الاتصال أو الانتقال لمقار عقد هذه المؤتمرات وتفريغ الكفاءات التربوية لحضورها ونقل خبراتها . وكذا السماح للكفاءات التربوية العالمية بالحضور إلى الجامعات لإلقاء المحاضرات والندوات التى يكون مفادها تنمية الطاقات الفكرية الإبداعية للباحثين التربويين داخل الجامعات أو مراكز البحوث التربوية .

سابعاً : ضرورة أن يتجاوز البحث التربوى عزلته الاجتماعية والانفتاح على حاجات المجتمع ومتطلباته وينفذ ذلك من خلال إعلان القيادة السياسية أن أى قرار تربوى صادر أو يكون محل صدور يكون مبنياً على نتائج البحوث التربوية التى تجريها مؤسسات البحث التربوى المختلفة .

ثامناً : ويسبق كل ما تقدم ضرورة البدء الجاد فى الاهتداء بالإصلاحات والتجديدات التربوية العالمية التى تهيئ المنظومة التعليمية بكافة مكوناتها للتعامل مع معطيات وتحديات ومطالب القرن الحادى والعشرين مع المحافظة على الثقافة الوطنية والهوية القومية العربية .

هذا وبالله التوفيق .

الهوامش والمراجع

١ ـ من المحاولات العلمية التى بذلت للتعرف على المستقبل العربى ودور التعليم فى صنع هذا المستقبل ، راجع :ـ منتدى الفكر العربى : تعليم الأمة العربية فى القرن الحادى والعشرين ، الكارثة والأمل ، عمان ١٩٩١

ـ جابر عبد الحميد جابر ، التعليم وتحديات القرن الحادى والعشرين ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تربية الغد فى العالم العربى ، رؤى وتطلعات ٢٤ ـ ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥ ، كلية التربية ، جامعة الامارات العربية المتحدة .

ـ حسن حسين البيلاوى ، التعليم واحتياجات المجتمع المصرى فى القرن الحادى والعشرين ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد ٤٦ ، ابريل ١٩٩٧ ، ص ـ ص ٧٩ ـ ١٠١ .

ـ فؤاد أبو حطب ، التعليم المصرى فى القرن الحادى والعشرين ، مجلة مستقبل التربية العربية ، العددان ١١/١٢ أكتوبر ، ١٩٩٧ ، ص ـ ص ١٦١ ـ ١٧٤ .

ـ دارم البصام ، الاتجاهات المستقبلية للتعليم ، المجلة العربية للتربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، عدد خاص حول « نحو رؤية مستقبلية للتربية العربية فى القرن الحادى والعشرين ، المجد ١٧ ، العدد الأول ، يونيو ، ١٩٩٧ ، ص ـ ص

ـ كلية التربية ، جامعة حلوان ، المؤتمر العلمى السنوى السادس ، نحو تعليم عربى متميز لمواجهة تحديات متجددة ، ١٢ ـ ١٣ مايو ، ١٩٩٨ .

ـ حامد عمار ، فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل ، سلسلة دراسات فى التربية والثقافة (٧) ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

- Ebeid, William,. "Education in Egypt . Athird Millennium Perspective". Future of Arab Education. Vol 7 , No 20 , January, 2001 . p.p 5 - 7 .

٢ ـ سيف الإسلام على مطر ، العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية دراسة تحليلية لبعض النماذج وبعض العوامل التى تؤثر على طبيعة التفاعل بينهما ، مجلة بحوث ودراسات فى العلوم الاجتماعية ، السنة الثانية ،١٤٠٧هـ ، ص ـ ص ١٣٧ ـ ١٧٨ .

٣ ـ محمدعبد الظاهر الطيب (وآخرون) ،مناهج البحث فى العلوم التربوية والنفسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٣١٧ ـ٣١٨ .

٤ ـ من الكتابات التى تناولت بالنقد علاقة البحث التربوى بالنظام التعليمى ، راجع :

ـ سيف الاسلام على مطر ، مشكلات التخطيط التعليمى ، مجلة التربية والتنمية ، السنة الأولى ، العدد (١) ، يوليو ، ١٩٩٢ ، ص ص ٧ ـ ٤٧ .

ـ أحمد محمد عياد ، البحث التربوى فى الجامعات وتحديات المستقبل ، بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر القومى السنوى الثالث لمركز تطوير التعليم الجامعى ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٥ ـ ٧ نوفمبر ، ١٩٩٦ .

ـ محمد عبد الحميد محمد ابراهيم ، البحوث التربوية باكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، « دراسة تحليلية فى ضوء الاحتياجات المستقبلية للمجتمع المصرى» ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٨ .

ـ فارعة حسن محمد ، البحوث التربوية ودورها فى النهوض بالعمل التربوى ، اجتماع الخبراء الاقليمى لرؤساء مراكز البحوث التربوية ، مجلة التربية ، يوليو ، ١٩٩٩ ، ص ص ١١٦ ـ ١٣٥ .

٥ ـ من المراجع العربية التى عنيت بأزمة البحث التربوى على المستوى العربى فى الأونة الأخيرة ، راجع :

ـ عبد الرحمن سليمان الطريرى ، مستقبل البحث التربوى فى دول الخليج العربى ، مجلة التعاون، العدد ٤٤ ، السنة الحادية عشر ، ديسمبر ، ١٩٩٦ ، ص ـ ص ١٦ ـ ٣٣ .

ـ ضياء الدين زاهر ، مستقبل البحث العلمى الاجتماعى ، (رؤية تنموية خليجية) ، المجلة التربوية ، الكويت ، مجلس النشر العلمى ، الاصدار الخامس ، إصدار خاص (٥) أغسطس ، ١٩٩٧ .

- يونس ناصر ، التعليم والبحث العلمى ، المؤتمر السابع للوزراء والمسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى ، المجلة العربية للتربية ، المجلد ١٩ ، العدد الأول ، ١٩٩٩ ، ص - ص ٨ - ٥٠ .

- جعفر العليان ، دور البحوث التربوية فى تطوير العملية التربوية ، دراسة مقدمة للاجتماع الإقليمى لرؤساء البحوث فى المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ٧ - ١٠ مارس ١٩٩٩ ، ص - ص ١ - ٢٣ .

٦ - من المراجع التى عُنيت بأزمةالبحث التربوى فى مصر ، راجع :

- عنتر لطفى محمد ، بعض المشكلات التى تواجه البحث التربوى فى مصر ، نظرة فى المشكلات والحلول ، مجلة التربية الجديدة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، المجلد ١٢ ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص - ص ١ - ٣٢ .

- جابر محمود عطية ، البحث التربوى فى مصر وعلاقته بالممارسة التربوية فى النظام التعليمى ،ط١ ، دار الوفاء ، ١٩٩١ .

- سيد أحمد عثمان ، أزمة البحث التربوى بيننا ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد ٢٠ ، السنة ٩ ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٤ - ٣٦ .

- وليم عبيد ، البحث التربوى ، خبرة اليوم واستشراف الغد ،مجلةالتربية والتنمية ، العدد ٤ - ١٩٩٣ ، ص - ص ٤٦٤ - ٤٧٤ .

- سعيد اسماعيل على ، مستقبل البحث التربوى فى مصر المعاصرة ، دراسات تربوية، المجلد العاشر ، الجزء ٨ ، ١٩٩٥ .

- أحمد عطية السيد ، دراسة تحليلية للأصول الفلسفية والاجتماعية لمناهج البحث فى التربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٩٦ .

- كلية التربية ، جامعة طنطا فرع كفر الشيخ ، الندوة العلميةالأولى « المنهجية » فى البحث التربوى ، يونيو ، ١٩٩٨ .

- رمضان أحمد عيد ، آليات الربط بين البحث العلمى الجامعى والتنمية الاقتصادية ، مجلة التربية والتنمية ، السنة ٥ ، ٢٠٠٠ ، ص - ص ١ - ٤٩ .

- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، أوراق مؤتمر البحث التربوى فى مواجهة قضايا ومشكلات التعليم قبل الجامعى ، ٢٥ - ٢٧ مارس ، ٢٠٠٠ .

٧ ـ لمزيد من الاطلاع على بعض المراجع الأجنبية التى تناولت اتجاهات التحديث والتطوير فى بنية البحث التربوى خلال حقبة التسعينات ، راجع :

- Manison L. & Cohen L. , Research Methodes in Education Routhage , London . N.Y . 1990 .p.p 31 - 45 .

- Silver E. . Contribution of Research to Practice , National Science Foundation Grant - No ND.R. 650, 1996 .pp 101 - 111 .

- Ridell A.R. , Assessing Designs for School Effectiveness Research and School Improvment in Developing Coumtries, Comparative Education Review , Chicago . IL Vol., 41, No 2 , 1997 .p. 178 .

- UNESCO, Research and Development Systems in the Arab States , Development of Science and Technology Indicator for Unesco , Cairo Office , 1998 .

٨ ـ إبراهيم العيسوى ، السيناريوهات ، بحث فى مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مشروع مصر ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ٧ـ١٠ .

٩ ـ جاك ديلور (وأخرون) ، « تقرير التعلم ذلك الكنز المكنون » ، اليونسكو ، ترجمة : مركز الكتب الأردنى ، ١٩٩٦ ، ص ـ ص ٨٨ ـ ٨٥ .

١٠ ـ اليونسكو ، « تقرير تعلم لتكون » ، ترجمة : حنفى بن عيسى ، الجزائر ، ١٩٧٦ .

11 - Abbott John. , School is Not Enough . Learning for the 21 st Century . No 2 . 1997 . P 32 .

١٢ ـ دون ديفيز ، التعليم والمجتمع ، نظرة مستقبلية نحو القرن الحادى والعشرين فى التعليم والعالم العربى وتحديات الألفية الثالثة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبى ٢٠٠٠ ، ص ـ ص ٨٢ ـ ٨٤ .

١٣ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، رؤية مستقبلية للتعليم فى الوطن العربى ، الوثيقة الرئيسية ، المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم المعارف العرب ، طرابلس ٥ ـ ٦ ديسمبر ، ١٩٩٨ ، ص ٢٣ .

١٤ ـ دون ديفيز ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

١٥ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٩٣ .

١٦ ـ حسن محمد وجيه ،مقدمة فى علم التفاوض السياسى والاجتماعى ، عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب ، العدد ١٩٠ ، ١٩٩٤ ، ص ـ ص ١٣١ ـ ١٣٣ .

١٧ ـ دون ديفيز مرجع سابق ، ص ـ ص ٩٨ ـ ١٠١ .

١٨ ـ كان جيروم برونر من أبرز العلماء تحمسا لفكرة اجتماعية المدرسة ، واعتبار المعرفة التى تقدمها هى نتاج للثقافة الاجتماعية ، وليست أفكاراً وحقائق منفصلة بذاتها ، راجع :

Bruner J., The Culture of Education , Anneberg Challenge News letter (Fall / winter) 1998, PP 29 - 32 .

١٩ ـ حول التأثير المحتمل للتعليم على الأفراد فى عصر المعرفة والتكنولوجيا وكيفية استجابة النظم التعليمية لمتطلبات العولمة فى عالمنا العربى ، راجع :

ـ نبيل على ، العرب وعصر المعلومات ـ عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب ، العدد ١٤٠ ، ١٩٩٤ .

ـ إسماعيل صبرى عبدالله ، العرب العولمة ، (العولمة والاقتصاد والتنمية العربية) ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعولمة ، تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٨ ـ ٢٠ ديسمبر ، ١٩٩٧ .

ـ خلدون حسن النقيب ، حوار الثقافات وصراعها : العولمة والوشائجية الجديدة ،ورقة مقدمة إلى مؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية ، تنظيم المجلس الأعلى للثقافة ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٢ ـ ١٦ أبريل ، ١٩٩٨ .

٢٠ ـ اليونسكو ، تقرير عن التربية فى العالم ، « المعلمون والتعليم فى عالم متغير » ١٩٩٨ ، ص ـ ص ٧٧ ـ ٨٨ .

21 - De Jouvenel Hugues; What of Education for Future ? in the Future of Education and the Education of the Future , (Final Report of II EP Seminar) Edited by R. M. Avakov, International Institute for Education Planning , Unesco , Paris , 1978 . pp 240 - 243 .

22 - Beare Hedely & Staughter R. : Education for Twenty First Century , London , Routledge , 1993 . pp. 122 - 126 .

٢٣ ـ مارجريت ريل ، التعليم فى القرن الحادى والعشرين : « التعليم المناسب فى الوقت المناسب أم جماعات التعلم » ، فى : التعليم والعالم العربى وتحديات الألفية الثالثة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبى ، ٢٠٠٠ ، ص ـ ص ١٦٥ ـ ١٧٢ .

٢٤ ـ المرجع السابق ، ١٧٢ .

٢٥ ـ دنيس أدامر ، مارى هام ، تصميمات جديدة للتعليم والتعلم ، تشجيع التعلم الفعال فى مدارس الغد ، ترجمة المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ـ ص ٣٩ ـ ٤٢ .

٢٦ ـ نفس المرجع السابق ، ص ـ ص ٤٥ ـ ٤٨ .

٢٧ ـ فايز مراد مينا ، منهجية التعقد واستشراف المستقبل ، مكتبة الانجلو المصرية ، كراسات مصر ٢٠٢٠ ، القاهرة ، أكتوبر ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٢ .

٢٨ ـ محمد نبيل نوفل ، رؤى المستقبل : المجتمع والتعليم فى القرن الحادى والعشرين (المنظور العالمى والمنظور العربى) المجلة العربية للتربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المجلد ١٧ ، العدد الأول ، يونيو ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠٦ .

29 - Europen Union Commission Reserach and Technological Development Activitis of the European Union Brussels Commission of the European Communtities (COM) 1998 . p. III .

30 - Dobrich P. , New Challanges for Educational Research in Europe EERA . Bulletion (Edinburgh) No 3 . 1997 . p. 34 .

31 - Anand C.L., Secondary Education in National Counicl of Educational Research and Traininged FIFTb Survey of Educational Research . Vol 1 New Delhi NCERT . 1997 . p. 313

٣٢ ـ نقلا عن : اليونسكو ، المؤتمر العالمى للتعليم العالى ، التعليم العالى فى القرن الحادى والعشرين « الإعلان العالمى بشأن التعليم العالى للقرن الحادى والعشرين : اطار أولويات العمل » باريس ٥ ـ ٩ أكتوبر ، ١٩٩٨ ، ص ٢١٢ .

٣٣ ـ ثمة مجموعة من الدراسات التربوية والمؤتمرات تناولت موضوعات الخريطة البحثية فى ضوء مطالب واحتياجات التعليم المصرى ،راجع فى ذلك :

ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تطوير التعليم وتحديثه فى مصر ، اتجاهات وآراء فى ضوء جهود المنظمة ، مطبوعات المنظمة ، ١٩٨٠ .

ـ يوسف سيد محمود ، خريطة مقترحة للبحوث التربوية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٤ .

ـ أحمد فتحى سرور ، تطوير التعليم فى مصر ، سياسة واستراتيجية وخطة تطويره، القاهرة ، ١٩٨٥ .

ـ مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ، الجمعية المصرية لتنمية الطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، التقرير النهائى ، ١٩٩٣ .

ـ المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى ، التقرير النهائى ، القاهرة ، نوفمبر ، ١٩٩٤ .

ـ جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ٩٧ / ٩٨ .

ـ محمد عبد الحميد محمد ابراهيم ، البحوث التربوية باكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، « دراسة تحليلية فى ضوء الاحتياجات المستقبلية للمجتمع المصرى ، ١٩٩٨ ، مرجع سابق .

34 - Dobrich P., op . cit ., p. 41 .

35 - Welch A. , the End Certainly ? The Academic Profession and the Challange of Change , Comparative Education Review , (chicago , iL) Vol 41 , No 1 , 1998 p. 1-4 .

36 - Hodg Kinson H,L, , Action Research.: A Critique Journal Social Education Vol. 3 . No 4 . 1996 , p 137 .

37 - Mundy K., Educational Multilateralism World (dis) Order Comparative Education Review , (chicago , iL) Vol 4 , No2 . 1998 p 449 .

٣٨ ـ انسليم ستراوس ، جوليت كوربين ، أساسيات البحث الكيفى ، ترجمة : عبدالله بن حسين الخليفة ، معهد الادارة العامة ، مركز البحوث والدراسات الادارية ، الرياض ، ١٩٩٩ ، ص ـ ص ١٨ ـ ٢٢ .

٣٩ ـ أحلام عبد العظيم ، المقومات الضرورية لتنمية الابداع التربوى ، دراسة تحليلية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، المجلد ٤ ، العدد ١٥ ، يوليو ، ١٩٩٨ ، ص ١٨٢ .

٤٠ ـ فران فرى ، اتجاهات البحث التربوى المعاصر ، ترجمة : محمد سلامة آدم ، مجلة مستقبليات ، العدد ١١١ ، المجلد ٢٩ ، العدد ٣ ، ١٩٩٩ ، ص ٤٥١ .

٤١ ـ المرجع السابق ، ص ٤٥٢ .

٤٢ ـ على نصار ، الدراسات المستقبلية ، المفهوم ، الأساليب ، الممارسات ، المجلة العربية للتربية ، العدد ١٧ ، يونيو ، ١٩٩٧ ، ص ١٠ .

٤٣ ـ راجع: منظمة اليونسكو بالتعاون مع اليكسو وايسيسكو ، الورقة المقدمة إلى المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية، القاهرة ١١ ـ ١٤ يونيو ، ١٩٩٤ ، ص ـ ص ٢٥ ـ ٣٥ .

ـ المؤتمر العربى الاقليمى حول التعليم للجميع المنعقد بالقاهرة ٢٤ ـ ٢٧ يناير ، ٢٠٠٠ « مشروع إطار العمل العربى من أجل تأمين حاجات التعلم الاساسية فى الأعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ .

٤٤ ـ حامد عمار ، سياق التجديد التربوى وشروطه ، فى : نحو تجديد تربوى ثقافى ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ـ ص ٨٢ ـ ٨٣ .

٤٥ ـ جمهورية مصر العربية ، مجلس الوزراء ، مصر والقرن الحادى والعشرين ، القاهرة، ١٠ مارس ، ١٩٩٧ ، ص ـ ص ١٠٣ ـ ١٠٧ .

٤٦ ـ من أبرز المشروعات البحثية التى عنيت بدراسة مستقبل المجتمع المصرى فى كافة قطاعاته ومنها التعليم ، مشروع مصر ٢٠٢٠ الذى يتبناه منتدى العالم الثالث .

٤٧ ـ محمد نبيل نوفل ، رؤى المستقبل ، مرجع سابق ، ص ـ ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦ .

٤٨ ـ المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١)

أسماء السادة الأساتذة المحكمين

أ.د/ ابراهيم بسيونى عميرة	سوهاج
أ.د/ عبد الفتاح أحمد حجاج	اسكندرية
أ.د/ حسن عبد المالك	الازهر
أ.د/ حسن حسين زيتون	طنطا
أ.د/ عبد الراضى ابراهيم	عين شمس
أ.د/ سيف الاسلام على مطر	اسكندرية
أ.د/ عنتر لطفى محمد	اسكندرية
أ.د/ كمال نجيب الجندى	اسكندرية

ملحق رقم (٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الإسكندرية - كلية التربية

قسم أصول التربية

استبيان حول وجهات نظر أساتذة التربية لتوظيف موضوعات وتوجهات البحث التربوى المعاصر فى تطوير وتحديث النظام التعليمى المصرى

السيد الأستاذ الدكتور / الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

ثمة اتجاه عالمى متنام يعزز من استخدامات نتائج البحوث التربوية فى تطوير النظم التعليمية ، ويتزايد هذا الاتجاه مع تسارع معدلات إنتاج المعرفة التربوية وتجريب أساليب وطرائق حديثة فى مجال التعليم والتعلم الانسانى . ولقد تغير البحث التربوى ذاته فى موضوعاته وأولوياته وتوجهاته إلى وجهة تتناسب مع معطيات عصر المعلوماتية . هذا فى الوقت الذى مايزال مجتمعنا التربوى يتبع طرقاً تقليدية . من هنا تتوجه الدراسة الراهنة إلى أساتذة التربية لتقصى وجهات نظرهم نحو استخدام التوجهات الجديدة للبحث التربوى فى تطوير نظام التعليم ، مما سوف يكون له مردود إيجابى فى تجديد السياسات الموجهه للبحث التربوى وتفعيل خططع وبرامجه داخل الجامعات ومراكز البحوث التربوية.

وباعتباركم أحد المشتغلين والمهتمين بقضية تفعيل وتطوير بنية البحث التربوى فى تطوير منظومة التعليم فى مجتمعنا ، نتوجه إلى سيادتكم لنحظى بوجهة نظركم من خلال الإجابة عن الأسئلة التى تشملها هذه الاستبانه .

مع خالص تقديرى لما سوف تبدونه من آراء

د. عادل السيد الجندى

بيانات أساسية :

الإســـــم : .....

التخصـص : .....

جهة العمل : .....

أولاً / من حيث مجالات البحث التربوى ذات الأولوية :

أ ـ فمن قراءة الكتابات المتعلقة بالبحث التربوى فثمة أولويات مطروحة على الباحثين فى السياق التربوى الراهن وفى المستقبل المنظور .

ونأمل من سيادتكم ترتيب المجالات التالية وفقاً لدرجة اهميتها فى ضوء الأهداف والتوقعات الاجتماعية من البحث التربوى فى مصر .

( ) مجال التنمية العلمية والمهنية المستمرة للمعلمين .

( ) مجال تطوير وتحديث المناهج .

( ) مجال الصيغ التعليمية الحديثة .

( ) مجال اقتصاديات العملية التعليمية .

( ) مجال ادارة العملية التعليمية .

( ) مجال ديمقراطية التعليم .

( ) مجال الجودة النوعية فى التعليم .

ب ـ مجالات ترونها مطلوبة ويجب طرحها على أجندة البحث التربوى لتطوير وتحديث النظام التعليمى . والمرجو من سيادتكم وضعها فى الجدول التالى تبعا لترتيبها وأهميتها من وجهة نظركم .

- ..... .

- ..... .

- ..... .

- ..... .

- ..... .

- ..... .

- ..... .

ثانياً : من حيث الإتجاهات المتبعة فى تطبيق البحوث التربوية :

أ- تتبنى الكثير من الدول المتقدمة اليوم التوجه نحو البحث الفريقى TEAM WORK RESEARCH الذى يضم عددا من الباحثين فى تخصصات مختلفة بغية تناول المشكلات التعليمية من مختلف جوانبها ومن ثم تطوير نظمها التعليمية .

* فهل ترى سيادتكم أن هذا التوجه ملائم للأخذ به فى مؤسساتنا البحثية :

- أوافق بشـــــدة ( ) .
- أوافق إلى حد ما ( ) .
- لا أوافـــــــق ( ) .

* ما هى متطلبات تفعيل هذا التوجيه من وجهة نظركم ؟

١ - ..... .

٢ - ..... .

٣ - ..... .

* ما هى المعوقات والصعوبات التى تعترض الأخذ بهذا التوجه من وجهه نظركم ؟

١ - ..... .

٢ - ..... .

٣ - ..... .

ب ـ موجهة الظواهر والمشكلات الطارئة التى تعانى منها النظم التعليمى تطلب الأمر التحرك الفورى من جانب المشتغلين بالبحث التربوى فيما يطلق عليه بحوث الفعل (العمل) ACTION RESEARCH وهى البحوث التى تعتمد على انتقال الباحث أو الفريق البحثى إلى موقع الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة للتوصل إلى حلول وقرارات حاسمة استناداً إلى الوقائع والمعطيات المتوافرة .

* فهل ترى سيادتكم أننا بحاجة إلى الأخذ ببحوث العمل فى مدارسنا ومؤسساتنا التعليمية :

ـ أوافق بشـــــدة ( ) .

ـ أوافق إلى حد ما ( ) .

ـ لا أوافـــــــق ( ) .

* ما هى متطلبات تفعيل هذا التوجيه من وجهة نظركم ؟

١ ـ ..... .

٢ ـ ..... .

٣ ـ ..... .

* ما هى المعوقات والصعوبات التى تعترض الأخذ بهذا التوجه من وجهه نظركم ؟

١ ـ ..... .

٢ ـ ..... .

٣ ـ ..... .

جـ ـ يتنامى الاتجاه العالمى ببحوث المستقبل PROSPECTIVE RESEARCH والإجراءات التى تستند إليها بغية التنبؤ العلمى ووضع الحلول المستقبلية لمشكلات النظام التعليمى وللمشكلات التربوية القائمة فى المجتمع .

* فهل ترى سيادتكم ثمة ضرورة فى الوقت الحاضر تحتم على مؤسسات البحث التربوى فى مجتمعنا الانخراط فى بحوث المستقبل .

ـ ضرورية جـــــداً ( ) .

ـ ضرورية إلى حد ما ( ) .

ـ غير ضروريـــــة ( ) .

* ما هى الإجراءات والمتطلبات الملقاة على الجامعات ومركز البحث التربوى لتفعيل تلك البحوث من وجهة نظركم ؟

١ ـ ..... .

٢ ـ ..... .

٣ ـ ..... .

* ما هى المعوقات والصعوبات التى تعترض الأخذ بهذا التوجه من وجهه نظركم ؟

١ ـ ..... .

٢ ـ ..... .

٣ ـ ..... .

ثالثاً : من حيث التوجه إلى الاستفادة من نتائج بحوث التربية : (R&D)

يجيئ التوجه نحو البحث والتطوير RESEARCH & DEVELOPMENT كاتجاه معتمد فى البلدان المتقدمة للاستفادة من نتائج البحوث التربوية من أجل تطوير وتحديث النظم التعليمية وتعتمد على التعاقد مع الباحثين أو مؤسسات البحث ، والعمل على توظيف نتائج بحوثهم من خلال مؤسسات بحثية وسيطة تباشر عملها مع جهات الاختصاص . وهى تعنى فى هذاالصدد بأغراض : التطوير والتدريب وتقديم الاستشارات للمؤسسات التربوية .

* فهل ترى سيادتكم ثمة ضرورة للأخذ بهذا التوجه فى بنية البحث التربوى الراهنة فى مجتمعنا ؟

- مهمة جـــــداً ( ) .
- مهمة إلى حد ما ( ) .
- غير مهمـــــة ( ) .

* ما هى المعوقات والصعوبات التى تعترض الأخذ بهذا التوجه من وجهه نظركم ؟

١ - ..... .
٢ - ..... .
٣ - ..... .

ملحق رقم (٣)

V1

مجال التقنية المزمنة والعلمية للمعلمين

Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct
1	18	45	45	4	2	5	78	7	2	5	100
2	6	15	60	5	2	5	83				
3	5	13	73	6	5	13	95				

Mean 2.675 الأول Std dev 2.030

Valid cases 40 Missing cases 0

- -

V2

مجال وتطوير وتحديث المناهج

Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct
1	6	15	15	4	4	10	83	7	2	5	100
2	7	18	33	5	3	8	90				
3	16	40	73	6	2	5	95				

الثالث

Mean 3.125 Std dev 1.572

Valid cases 40 Missing cases 0

- -

V3

مجال الصيغ التعليمية

Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct
2	5	13	13	5	7	18	38	7	19	48	100
4	3	8	20	6	6	15	52				

السابع

Mean 5.650 Std dev 1.703

Valid cases 40 Missing cases 0

V4

مجال اقتصاديات التعليم

Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct
1	3	8	8	4	6	15	80	7	2	5	100
2	12	30	38	5	5	13	93				
3	11	28	65	6	1	3	95				

الثاني

Mean 3.225 Std dev 1.510

Valid cases 40 Missing cases 0

- -

V5

مجال إدارة العملية التعليمية

Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct
1	3	8	8	4	16	40	73	7	2	5	100
2	5	13	20	5	3	8	80				
3	5	13	33	6	6	15	95				

الرابع

Mean 3.925 Std dev 1.575

Valid cases 40 Missing cases 0

- -

V6

مجال ديمقراطية التعليم

Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct
1	1	3	3	4	4	10	33	7	4	10	100
2	5	13	15	5	17	43	75				
3	3	8	23	6	6	15	90				

الخامس

Mean 4.625 Std dev 1.547

Valid cases 40 Missing cases 0

V7

مجال الجودة النوعية

Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct	Value	Freq	Pct	Cum Pct
1	9	23	23	5	5	13	48	7	5	13	100
4	5	13	35	6	16	40	88				

السادس

Mean 4.625 Std dev 2.145

Valid cases 40 Missing cases